الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية – جامعة الجلفة

مذكرة بعنوان:

معوقات الإندماج المهني لخريجي علم الاجتماع

(دراسة ميدانية بـ: جامعة زيان عاشور)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر: تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل

إعداد الطالب:

- مخلط حسيبي

إشراف الأستاذ:

د. محمدي عبد القادر

الموسم الجامعي: 1447هـ/2026م

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية – جامعة الجلفة

مذكرة بعنوان:

معوقات الإندماج المهني لخريجي علم الاجتماع

(دراسة ميدانية بـ: جامعة زيان عاشور)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر: تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل

إعداد الطالب:

- مخلط حسيبي

إشراف الأستاذ:

د. محمدي عبد القادر

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
.....	.....	رئيسا
.....	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا ومقررا
.....	.....	مناقشا

الموسم الجامعي: 1447هـ/2026

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

الحمد لله الذي وفقني بفضله وكرمه لإتمام هذا البحث وإنجاز هذه المذكرة،

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع:

إلى نبع العطاء الذي لا ينضب ..إلى من سهرا على راحتي، وكانا سندي في كل خطوة، إلى من بفضل دعواتهما تذللت الصعاب وأضاءت دروبي.. والدي العزيز ووالدتي الغالية،

حفظكما الله وأدامكما تاجاً فوق رأسي.

إلى سندي وعزوتي ..إخوتي الأحباء، الذين شاطروني لحظات التعب

وتحديات الدراسة، وكانوا لي خير سند وداعم في كل وقت.

إلى منارة العلم المضيئة ..أستاذي الفاضل والمشرف القدير "**محمدي عبد القادر**"، تعبيراً عن خالص امتناني لجهودكم النبيلة وتوجيهاتكم السديدة التي كانت بوصلتي في إنجاز هذا العمل. وأمتد بشكري

وإهدائي إلى كافة الأساتذة الأجلاء الذين رافقوني طيلة مسيرتي الدراسية،

وأناروا عقولنا بعلمهم وتوجيهاتهم في رحاب الجامعة ومدرجات القانون.

إلى رفاق الدرب ..أصدقائي الأوفياء وزملاء الدراسة، الذين تقاسمت معهم

شغف المعرفة، وطموح المستقبل، وأجمل الذكريات.

إليكم جميعاً، أهدي هذا العمل.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عملاً بقول المصطفى صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، فإنه من دواعي سروري واعتزازي، بعد أن منَّ الله عليّ وأعانني على إتمام هذه المذكرة، أن أتقدم بأسمى آيات الشكر وعظيم الامتنان:

إلى الأستاذ المشرف الفاضل **"محمدي عبد القادر"**، الذي تفضل بقبول الإشراف على هذا البحث، والذي لم يدخر جهداً في تقديم النصح والتوجيه، فكانت لملاحظاته الدقيقة، وتوجيهاته القيمة، وسعة صدره الأثر البالغ في إثراء هذا العمل وإخراجه في هذه الصورة، فله مني كل التقدير والاحترام.

كما أتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان إلى كافة أساتذتي الأجلاء، الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وتوجيهاتهم طيلة مسارنا الأكاديمي، وأناروا عقولنا لنصل إلى هذه المرحلة.

ويمتد شكري وتقييمي أيضاً إلى الأساتذة الأفاضل **أعضاء لجنة المناقشة**، لتفضلهم بقبول قراءة هذا العمل وتقييمه وإبداء ملاحظاتهم لتصويبه وتقويمه.

وأخيراً، أتوجه بالشكر الخالص لكل من مدَّ لي يد المساعدة، من قريب أو من بعيد، بالكلمة الطيبة أو بتوفير المراجع والمعلومات، ولكل من ساهم في تذليل العقبات أمامي لإنجاز هذا البحث.

شكراً لكم جميعاً.

الفصل الأول: الإطار النظري

الفصل الأول: الإطار النظري

مقدمة

في عصرنا الراهن، أصبحت قضية الاندماج المهني للشباب الجامعي من أكثر القضايا إلحاحاً على المستوى العالمي والعربي والجزائري على حد سواء. فمع تزايد أعداد الخريجين الجامعيين كل عام نتيجة للتوسع الكبير في برامج التعليم العالي، برزت ظاهرة "بطالة المتعلمين" كإحدى التحديات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر تعقيداً التي تواجه المجتمعات الحديثة. لم يعد العمل في منظور علم الاجتماع المعاصر مجرد وسيلة مادية لكسب الرزق وإشباع الحاجات الأساسية، بل تجاوز ذلك ليصبح الركيزة الأساسية لبناء الهوية الاجتماعية للفرد، وتحقيق استقراره النفسي والاقتصادي، وتعزيز شعوره العميق بالانتماء والفاعلية داخل النسق المجتمعي. وفي هذا السياق، يحتل موضوع الاندماج المهني مكانة مركزية في الدراسات السوسيولوجية، إذ يُعد عملية انتقال مفصلية وحاسمة تنقل الفرد من مرحلة التكوين الأكاديمي أو من دائرة البطالة، إلى مرحلة النشاط المهني المستقر، وهو ما يؤسس للإدماج الاجتماعي العام كما يؤكد على ذلك علماء الاجتماع.

ومن بين مختلف التخصصات الجامعية، يبدو أن تخصص علم الاجتماع يقف في صدارة التخصصات التي تتعرض بشدة لإشكالية العطالة وصعوبة الاندماج. فرغم أن هذا التخصص يمنح دارسيه قدرات تحليلية عميقة لفهم المجتمع وتشريح قضاياه، إلا أن خريجيه يجدون أنفسهم في مواجهة فجوة عميقة بين الطابع النظري الغالب على برامجهم الدراسية، وبين المتطلبات العملية والمهارات التطبيقية الدقيقة التي يفرضها سوق عمل يتسم بالتغير السريع والمنافسة الشرسة. وفي السياق الجزائري، وتحديداً في جامعة زيان عاشور بالجلفة باعتبارها إحدى الجامعات الداخلية التي تضخ أعداداً متزايدة من الخريجين سنوياً، تبرز هذه الفجوة بوضوح أكبر لتشكل أزمة حقيقية تواجه الشريحة الشابة.

1. إشكالية الدراسة

إن ولوج عالم الشغل ليس مجرد خطوة إدارية يقوم بها الشاب بعد تخرجه، بل هو رحلة إنسانية واجتماعية معقدة، تتداخل فيها طموحات الذات مع إكراهات الواقع. فعندما يقضي الطالب سنوات من عمره في مدرجات الجامعة، ينهل من النظريات السوسيولوجية، ويدرس ظواهر التهميش، والبطالة، والطبقات الاجتماعية، فإنه يبني في مخيلته صورة لواقع مهني يستوعب طاقاته ويقدر معارفه. لكن الصدمة تحدث عندما يصطدم هذا الخريج بواقع مغاير تماماً؛ واقع لا يعترف كثيراً بالتنظير الأكاديمي بقدر ما يطالب بمهارات تقنية، أو أسوأ من ذلك، واقع تحكمه شبكات من العلاقات والمحسوبية التي تقصي الكفاءة.

تتجلى المفارقة المؤلمة لخريجي علم الاجتماع في كونهم يحملون شهادة علمية ذات قيمة معرفية بالغة الأهمية في فهم المجتمع وتحليل أزماته، غير أنهم غالباً ما يقفون عاجزين أمام ترجمة هذه المعرفة إلى فرص عمل مستقرة وملائمة تضمن لهم العيش الكريم. هذا الواقع المرير يولد حالة من الاغتراب النفسي والإحباط الاجتماعي؛ فالشاب الذي تدرب على حل مشكلات المجتمع يجد نفسه عاجزاً عن حل مشكلته الشخصية المتمثلة في البطالة، ليتحول من باحث في قضايا التهميش إلى ضحية لهذا التهميش عينه.

إن جامعة زيان عاشور بالجلفة، كغيرها من الجامعات في المناطق الداخلية، تخرج سنوياً أفواجاً من طلبة علم الاجتماع المفعمين بالأمل. هؤلاء الشباب يواجهون سوق عمل محلياً ووطنياً يتسم بالمحدودية والنمطية، حيث تفتقر المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية إلى الوعي الكافي بأهمية "السوسيولوجي" ودوره الاستشاري والعملي في تطوير المؤسسات وتحسين بيئة العمل. هذا الواقع يدفعنا بشكل ملح إلى التساؤل عن الأسباب العميقة والحقيقية التي تقف كحجر عثرة وتحول دون اندماجهم المهني السليم والمستدام.

وبناءً على هذا التشريح السوسيولوجي للواقع المعاش، تتحدد الإشكالية الرئيسية لهذه المذكرة في التساؤل الجوهري التالي:

كيف يمكن، من منظور سوسيولوجي، تفسير تعثر الاندماج المهني لخريجي تخصص علم الاجتماع بجامعة زيان عاشور بالجلفة، وفهم الآليات المعقدة التي تحوّل المعرفة السوسيولوجية التي يمتلكونها من «رأسمال رمزي «يفترض أن يمنحهم مكانة في سوق العمل، إلى مصدر للإحباط والتهميش، في ظل تفاعل ثلاثة أنساق من المعوقات: أكاديمية تكوينية، وعلائقية اجتماعية، وهيكلية مؤسساتية؟

الأسئلة الفرعية

- ما هي أبرز المعوقات التي تحول دون الاندماج المهني السليم لخريجي علم الاجتماع بجامعة زيان عاشور؟
- وتتفرع من هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تسعى الدراسة للإجابة عنها لفك طلاسم هذه الظاهرة:
- إلى أي مدى يساهم الطابع النظري البحت لبرامج التكوين الجامعي في تخصص علم الاجتماع في خلق فجوة بين الخريج ومتطلبات سوق العمل الفعلية؟
- كيف يؤثر ضعف "رأس المال الاجتماعي" (شبكة العلاقات العائلية، المهنية، والاجتماعية) والمحسوبية في إقصاء خريجي علم الاجتماع من الفرص الوظيفية المتاحة؟

- هو الدور الذي يلعبه غياب التوجيه المهني ونقص التدريب الميداني خلال سنوات الدراسة في تعقيد مسار الاندماج المهني للخريجين؟

2. فرضيات الدراسة

بناءً على التساؤلات المطروحة، وانطلاقاً من الاحتكاك الميداني والخبرة الذاتية بواقع تخصص علم الاجتماع، بالإضافة إلى القراءات السوسيولوجية المسبقة، يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية:

هناك علاقة ارتباطية وثيقة بين ضعف مخرجات التكوين الأكاديمي (التي تميل إلى الجانب النظري) وتدني مستوى رأس المال الاجتماعي للخريجين من جهة، وبين تعثر وفشل الاندماج المهني السليم لخريجي علم الاجتماع بجامعة زيان عاشور من جهة أخرى.

الفرضيات الفرعية

ولتبسيط هذه الفرضية واختبارها ميدانياً، تم تقسيمها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

لفرضية الفرعية الأولى (المعوقات الأكاديمية والتكوينية): يشكل ضعف الربط بين التكوين الأكاديمي في علم الاجتماع ومتطلبات سوق العمل عائقاً رئيسياً يمنع الخريجين من الحصول على وظائف ملائمة. وتُعزى هذه الفجوة إلى التركيز المفرط على النظريات المجردة وإهمال الجوانب التطبيقية والتقنية (مثل برامج التحليل الإحصائي، وتصميم المشاريع الاجتماعية، والموارد البشرية) التي تطلبها المؤسسات الحديثة.

الفرضية الفرعية الثانية (معوقات رأس المال الاجتماعي): يلعب ضعف "رأس المال الاجتماعي" للخريج (أي الافتقار إلى شبكة علاقات قوية وداعمة سواء كانت عائلية أو مهنية) دوراً حاسماً وسلبياً في عملية الاندماج المهني. في ظل سوق عمل يتسم بالمنافسة الشديدة واعتماد آليات غير رسمية للتوظيف (كالمحسوبية والوساطة)، يجد الخريج الذي يعتمد حصراً على شهادته الأكاديمية نفسه في موقف ضعف شديد مقارنة بمن يمتلك شبكة علاقات واسعة.

الفرضية الفرعية الثالثة (المعوقات الهيكلية والمؤسساتية): يعود تعثر الاندماج المهني لخريجي علم الاجتماع إلى غياب ثقافة مؤسساتية تقدر تخصص علم الاجتماع. فمعظم المؤسسات والإدارات لا تدرج المسمى الوظيفي "عالم اجتماع" ضمن هياكلها التنظيمية، مما يحصر الخريجين في خيارات ضيقة جداً (كالتعليم أو الإدارة العامة في وظائف لا تمت لتخصصهم بصلة).

3. أهداف الدراسة

لا تقف هذه الدراسة عند حدود الرصد الوصفي السطحي لظاهرة البطالة، بل تغوص عميقاً في تفكيك بنية المعوقات التي تواجه فئة محددة، سعياً لتحقيق حزمة من الأهداف العلمية، العملية، والإنسانية:

الأهداف العلمية والمعرفية:

تسليط الضوء السوسيولوجي على شريحة هامة من الشباب الجامعي (خريجي علم الاجتماع بجامعة زيان عاشور)، وفهم الديناميكيات الخفية التي تتحكم في مساراتهم المهنية بعد التخرج.

إثراء المكتبة الجامعية والمحلية بدراسة ميدانية حديثة تقدم بيانات كمية وكيفية حول واقع الاندماج المهني في التخصصات الإنسانية والاجتماعية، لتكون مرجعاً للباحثين والمهتمين بسوسيولوجيا العمل والمهن.

الأهداف العملية والتطبيقية:

التشخيص الدقيق للفجوة القائمة بين المقررات الدراسية الحالية في قسم علم الاجتماع وبين ما تحتاجه المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في سوق العمل، للوقوف على مكامن الخلل.

الخروج بجملة من التوصيات والحلول العملية الموجهة لصناع القرار الأكاديمي (الجامعة) لتحيين وتحديث المناهج، وللجهات المشغلة لتغيير نظرتها النمطية حول خريج علم الاجتماع، وفتح آفاق جديدة لاستيعابه في مجالات الموارد البشرية، التنمية المحلية، وإدارة الأزمات.

الأهداف الإنسانية والاجتماعية:

إعطاء صوت لمن لا صوت لهم؛ فهذه الدراسة تسعى لنقل المعاناة الصامتة والإحباطات التي يعيشها زملاء التخصص بعد التخرج، وتحويل تلك التجربة القاسية من مجرد "ألم شخصي" إلى "قضية علمية" معترف بها.

المساهمة في تغيير الصورة النمطية السلبية الملتصقة بتخصص علم الاجتماع في المجتمع، وإبراز أهميته القصوى كأداة حيوية لبناء مجتمع متوازن، بشرط أن يُمنح خريجوه الفرصة الحقيقية لإثبات ذواتهم المهنية.

4. أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تضافر مجموعة من الدوافع الموضوعية والذاتية التي جعلت من هذا الموضوع محوراً بحثياً يستحق العناء:

الأهمية الموضوعية: تكمن في أن تخصص علم الاجتماع يُعد من التخصصات الإنسانية التي تعاني تاريخياً من محدودية الفرص المهنية المباشرة، وذلك على الرغم من أهميته البالغة والملحة في معالجة القضايا الاجتماعية المعاصرة والمعقدة التي يعيشها مجتمعنا، مثل ظواهر البطالة، التهميش، والانحراف، والتفاوت الاجتماعي.

الأهمية الذاتية: تنبع من المعايشة الشخصية للباحث، فبوصفي طالباً في هذا التخصص، عشت ولامست بعض مظاهر هذه المعوقات بنفسي. لقد رأيت زملائي يتخرجون وهم يحملون آمالاً وطموحات كبيرة، ثم يصطدمون بواقع مرير يتمثل في الانتظار الطويل للحصول على فرصة عمل، أو القبول بوظائف هشة وغير ملائمة لطموحاتهم ومؤهلاتهم. إن هذه التجربة الشخصية العميقة شكلت دافعاً أساسياً وقوياً لتحويل الشعور باليأس والإحباط إلى عمل بحثي علمي منظم، يسعى إلى فهم الظاهرة وتفسيرها بعقلانية وموضوعية.

5. تحديد المفاهيم الإجرائية للدراسة

لضمان الدقة المنهجية، قمنا بتحديد المفاهيم الأساسية التي تبنى عليها الدراسة إجرائياً كما يلي:

الاندماج المهني: هو المتغير التابع في هذه الدراسة، ويقصد به الظاهرة التي نسعى لفهمها وتقييم مدى نجاحها أو فشلها لدى الخريجين. إجرائياً، هو عملية الانتقال الفعلي للخريج من مقاعد الجامعة (مرحلة التكوين) أو من حالة البطالة، إلى الحصول على منصب عمل مستقر وملائم لتخصصه يضمن له الاستقرار المادي والنفسي.

معوقات الاندماج: هي المتغير المستقل، وتُعرف إجرائياً بأنها مجموعة العوامل والصعوبات والعراقيل التي تؤثر سلباً وتمنع أو تؤخر حصول الخريج على وظيفة ، وتتجسد في هذه

الدراسة في عاملين رئيسيين: ضعف الربط بين التكوين الأكاديمي وسوق العمل، وضعف رأس المال الاجتماعي (شبكة العلاقات).

خريجو علم الاجتماع: هم شريحة الشباب والطلبة الذين أتموا مسارهم الدراسي الجامعي في تخصص علم الاجتماع بجامعة زيان عاشور بالجلفة، وتحصلوا على شهاداتهم، وهم الآن في مرحلة البحث عن عمل أو انخرطوا في أعمال لا تتوافق بالضرورة مع تخصصهم.

6. الدراسات السابقة

لم ينطلق هذا البحث من فراغ، بل جاء ليستكمل مساراً تراكمياً من الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت قضايا الشباب والعمل في الجزائر والوطن العربي. ومن أبرز هذه الدراسات:

دراسة غريب موسى: أجرى هذا الباحث دراسة ميدانية معمقة حول الاندماج المهني للشباب الجزائري بجامعة ورقلة، حيث ركز في بحثه على تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في هذه العملية.

دراسة حداد سمير: وهي مقالة علمية منشورة في المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية، تناول فيها الباحث أبعاد الانخراط الاجتماعي والمهني للشباب في السياق الجزائري.

الدراسات العربية الأوسع: تبرز في هذا السياق أعمال باحثين بارزين مثل عبد الباسط عبد المعطي ومحمد شفيق غربال، والتي أكدت نتائجها بشكل صريح على الدور المحوري الذي

يلعبه رأس المال الاجتماعي، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الفجوة القائمة بين برامج التكوين واحتياجات سوق العمل.

7. التعقيب على الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية

على الرغم من الأهمية العلمية البالغة للدراسات السابقة في إرساء دعائم فهم ظاهرة الاندماج المهني، إلا أن الملاحظة النقدية تبين أن معظم تلك الدراسات اتسمت بالطابع العام والشامل، أو ركزت على تخصصات علمية وتقنية أخرى، أو أنها لم تخصص دراسة ميدانية مركزة وحصرية لخريجي "علم الاجتماع" في بيئة جامعية داخلية ذات خصوصية سوسيو-اقتصادية كجامعة زيان عاشور.

ومن هذا المنطلق، تتجلى الإضافة العلمية الحقيقية وما يميز هذه المذكرة؛ فهي لا تكتفي بالعموميات، بل تنزل إلى الميدان لتقدم دراسة متخصصة وموجهة تسلط المجهر على فئة محددة جداً (خريجي علم الاجتماع)، وتعمل على كشف وتشريح المعوقات الخاصة والفريدة التي تعترض طريقهم نحو سوق العمل في سياق محلي محدد.

الفصل الثاني: الأدبيات النظرية والتطبيقية للاندماج المهني لخريجي علم الاجتماع

الفصل الثاني: الأدبيات النظرية والتطبيقية للاندماج المهني لخريجي علم الاجتماع

تمهيد

تُعد الدراسة الميدانية جزءًا أساسيًا من البحث العلمي، فهي تمثل الجسر الذي يربط بين النظرية والتطبيق، وتتيح للباحث فهم الواقع بصورة دقيقة وموضوعية. يهدف هذا الفصل إلى تحليل واقع الاندماج المهني لخريجي علم الاجتماع بجامعة زيان عاشور، من خلال جمع البيانات مباشرة من العينة المستهدفة، سواء عبر المقابلات، وتحليلها بطريقة علمية.

يمثل هذا الفصل المرحلة العملية للدراسة، حيث يتم الانتقال من المفاهيم والنظريات التي تناولها الفصل الأول إلى تطبيقها على الواقع الميداني. من خلال هذا التحليل، سيتم الكشف عن المعوقات التي تواجه الخريجين في سوق العمل، وتحديد العوامل التي تسهم في تعزيز أو إعاقة إدماجهم المهني. كما يسعى الفصل إلى تقديم رؤية واضحة وشاملة تمكن من رسم صورة دقيقة للواقع العملي، بما يساعد على تقديم توصيات قابلة للتطبيق لتحسين فرص الاندماج المهني للشباب.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للاندماج المهني

يهدف هذا المبحث إلى وضع الأسس النظرية للدراسة، من خلال تقديم الإطار المفاهيمي والنظري الذي سيتم الاعتماد عليه في تحليل واقع الاندماج المهني لخريجي علم الاجتماع. فالاندماج المهني ليس مجرد انتقال من الجامعة إلى سوق العمل، بل عملية اجتماعية معقدة تتأثر بعوامل بنيوية وذاتية في آن واحد.

المطلب الأول: المقاربة النظرية المعتمدة في الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مقاربة نظرية مزدوجة تجمع بين نظرية روبير كاستل ونظرية كلود دوبار، وذلك لتفسير الاندماج المهني من منظورين متكاملين: المنظور البنيوي الذي يركز على وضعيات الهشاشة الاجتماعية، والمنظور التفاعلي الذي يركز على بناء الهوية المهنية للخريج.

الفرع الأول: نظرية روبير كاستل في "التحولات في المسألة الاجتماعية" (1995)

يُعد روبير كاستل من أبرز المنظرين الفرنسيين الذين اهتموا بتحليل الاندماج الاجتماعي والمهني في المجتمعات الحديثة. في كتابه المهم التحولات في المسألة الاجتماعية (1995)، يقدم كاستل نموذجًا تحليليًا واضحًا يقسم المجتمع إلى ثلاث مناطق رئيسية حسب درجة ارتباط الفرد بسوق العمل والحماية الاجتماعية:

منطقة الاندماج :(zone d'intégration) حيث يكون العمل مستقراً ويمنح الفرد حماية اجتماعية كاملة وشعوراً بالانتماء.

منطقة الهشاشة :(zone de vulnérabilité) وهي المنطقة التي يعيش فيها الفرد تحت تهديد دائم بالبطالة أو العمل غير الآمن.

منطقة الإقصاء :(zone de désaffiliation) حيث يفقد الفرد كل الروابط المهنية والاجتماعية ويصبح مهمشًا تماماً.

يرى كاستل أن العمل ليس مجرد مصدر دخل، بل هو الركيزة الأساسية التي تربط الفرد بالمجتمع وتمنحه مكانة اجتماعية واستقراراً نفسيًا. فالاندماج المهني الحقيقي يعني الانتقال من حالة الضعف أو الهشاشة إلى حالة الاندماج الكامل. لكن مع التحولات الاقتصادية المعاصرة (مرونة سوق العمل، انتشار العقود المؤقتة، وبرامج التشغيل الموسمية)، أصبحت فئات كبيرة من الشباب، وخاصة خريجو التخصصات الإنسانية والاجتماعية، محاصرة في منطقة الهشاشة الاجتماعية.

وفي السياق الجزائري، يفسر نموذج كاستل بوضوح الصعوبات التي يواجهها خريجو علم الاجتماع. فبرامج مثل ANSEJ وDAIP، رغم أهميتها، غالبًا ما توفر عملاً مؤقتًا أو

غير مستقر، مما يبقي الخريج في منطقة الهشاشة بدلًا من نقله إلى منطقة الاندماج الحقيقي والمستدام.[1]

فرع الثاني: نظرية كلود دوبار في "التنشئة المهنية وبناء الهويات المهنية" (2000)

يُكمل كلود دوبار الجانب البنيوي عند روبير كاستل بالتركيز على البعد الذاتي والشخصي للاندماج المهني. في كتابه التنشئة الاجتماعية: بناء الهويات الاجتماعية والمهنية (2000)، يرى دوبار أن الاندماج المهني لا يقتصر على الحصول على وظيفة، بل هو عملية تنشئة مهنية (socialisation professionnelle) يبني فيها الفرد هويته المهنية تدريجياً.

يعني ذلك أن الخريج لا يندمج بمجرد توقيعه عقد عمل، بل عندما يستطيع دمج معارفه الجامعية مع قيم ومهارات بيئة العمل، فيشعر أنه «منتمٍ» إلى مهنته ويبني لنفسه صورة مستقرة داخلها. فالهوية المهنية هي ما يحوّل العمل من «وظيفة» إلى «جزء من شخصيته.«

أما خريجو علم الاجتماع، فيواجهون صعوبة خاصة في هذه العملية، لأن تخصصهم نظري بدرجة كبيرة ولا توجد مسارات مهنية واضحة أمامهم. لذلك غالبًا ما يبقون في مرحلة

[1] وبير كاستل، التحولات في المسألة الاجتماعية، فايار، باريس، 1995، ص 345.

«البحث عن هوية مهنية» طويلاً، مما يعزز شعورهم بالغربة أو عدم الاستقرار حتى بعد الحصول على عمل.[2]

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الاندماج المهني

يُعتبر الاندماج المهني من المفاهيم الحديثة نسبيًا في حقل علم الاجتماع، وقد ارتبط ظهوره بتطور المجتمعات الصناعية والتحولات التي شهدتها أنماط العمل والتنظيم الاقتصادي. ويشير هذا المفهوم في معناه العام إلى عملية انتقال الفرد من وضعية التكوين أو البطالة إلى وضعية النشاط المهني المستقر، بما يسمح له بالاندماج داخل النسق الاقتصادي والاجتماعي[3]. فالعمل لا يُعد مجرد وسيلة للحصول على الدخل، بل يمثل إطارًا أساسيًا لتحقيق المكانة الاجتماعية للفرد وبناء هويته داخل المجتمع، إذ يشكل النشاط المهني أحد أهم مظاهر المشاركة الاجتماعية والتفاعل مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي[4].

وقد تناولت العديد من الدراسات السوسيولوجية مفهوم الاندماج المهني باعتباره عملية مركبة تتجاوز مجرد الالتحاق بالعمل، حيث يرى إميل دوركايم أن العمل يمثل أحد أهم آليات

---

[2] كلود دوبار، التنشئة الاجتماعية: بناء الهويات الاجتماعية والمهنية، أرماند كولان، باريس، 2000، ص 95.

[3] غربي موسى، الاندماج المهني للشباب الجزائري: دراسة ميدانية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 15.

[4] حداد سمير، "أبعاد الانخراط الاجتماعي والمهني في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية، المجلد 21، العدد 3، 2019، ص 1391.

تحقيق التضامن الاجتماعي داخل المجتمعات الحديثة، إذ يسهم تقسيم العمل في تعزيز الترابط بين الأفراد من خلال تبادل الأدوار والوظائف الاجتماعية المختلفة. ومن هذا المنطلق، فإن الاندماج في النشاط المهني يسمح للفرد بالانتقال من حالة العزلة أو الهامشية إلى حالة المشاركة الفعلية في الحياة الاجتماعية، وهو ما يعزز شعوره بالانتماء والاستقرار الاجتماعي[5].

ومن زاوية أخرى، يشير مفهوم الاندماج المهني إلى المسار الاجتماعي الذي يمر به الفرد منذ خروجه من النظام التعليمي إلى غاية استقراره في سوق العمل. ويؤكد الباحث الفرنسي روبير كاستل أن الاندماج في العمل يمثل أحد أهم ركائز الإدماج الاجتماعي، لأن فقدان العمل أو صعوبة الحصول عليه يؤدي إلى ما يسميه "الهشاشة الاجتماعية"، حيث يصبح الفرد معرضاً للإقصاء والتهميش داخل المجتمع. ويرى كاستل أن سوق العمل يشكل المجال الرئيسي الذي يتم من خلاله تحديد موقع الفرد الاجتماعي، وأن الاستقرار المهني يسهم في تحقيق الاستقرار الأسري والاجتماعي للفرد[6].

كما يربط بعض الباحثين مفهوم الاندماج المهني بمدى قدرة الفرد على التكيف مع متطلبات العمل وظروفه المختلفة، حيث لا يقتصر الاندماج على الحصول على وظيفة فحسب،

---

[5] إميل دوركايم، تقسيم العمل الاجتماعي، ترجمة حافظ الجمالي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007، ص 84.

[6] Robert Castel, Les Métamorphoses de la question sociale, Fayard, Paris, 1995, p. 345.

بل يشمل أيضاً القدرة على الاستمرار فيها والتطور داخلها. وفي هذا السياق، يشير كلود دوبار إلى أن الاندماج المهني يرتبط بعملية التنشئة المهنية التي يمر بها الفرد، والتي تسمح له باكتساب المعارف والمهارات والقيم المرتبطة بالمجال المهني، مما يساعده على بناء هويته المهنية والتفاعل الإيجابي مع بيئة العمل[7].

ويبرز مفهوم الاندماج المهني كذلك في إطار العلاقة بين التكوين الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل، حيث يُنظر إلى التعليم العالي باعتباره أحد أهم القنوات التي تساهم في إعداد الموارد البشرية وتأهيلها للاندماج في النشاط الاقتصادي. غير أن التحولات الاقتصادية المعاصرة، خاصة مع تزايد معدلات البطالة في صفوف خريجي الجامعات، أظهرت وجود فجوة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، الأمر الذي أدى إلى بروز صعوبات متعددة تواجه الشباب عند انتقالهم من مرحلة الدراسة إلى مرحلة العمل. وقد أكدت تقارير منظمة العمل الدولية أن مسألة إدماج الشباب في سوق العمل تُعد من أبرز التحديات

[7] Claude Dubar, La socialisation : Construction des identités sociales et professionnelles, Armand Colin, Paris, 2000, p. 95.

التي تواجه المجتمعات المعاصرة، خاصة في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي[8].

وفي هذا الإطار، يتأثر الاندماج المهني بعدة عوامل متداخلة، من بينها طبيعة التخصص الدراسي، ونوعية التكوين الجامعي، وخصائص سوق العمل، إضافة إلى العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في فرص حصول الفرد على العمل. كما يلعب رأس المال الاجتماعي، المتمثل في شبكة العلاقات الاجتماعية والمهنية، دوراً مهماً في تسهيل عملية الاندماج المهني، حيث تساهم العلاقات الاجتماعية في توفير فرص العمل وتبادل المعلومات حول سوق الشغل.

وتتضح أهمية دراسة مفهوم الاندماج المهني خاصة عند الحديث عن خريجي التخصصات الإنسانية والاجتماعية، ومن بينها تخصص علم الاجتماع، الذي يواجه خريجوه في كثير من الأحيان صعوبات في إيجاد وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية. ويرجع ذلك إلى محدودية المجالات المهنية المرتبطة بهذا التخصص[9]، إضافة إلى ضعف الربط بين التكوين الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل. وهو ما يجعل دراسة معوقات الاندماج المهني لهذه الفئة

[8] Organisation Internationale du Travail, Tendances mondiales de l'emploi des jeunes, Genève, 2020, p. 27.

[9] محمد شفيق غربال وآخرون، معجم المصطلحات الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 214.

ضرورة علمية لفهم طبيعة المشكلات التي تواجهها، ومحاولة اقتراح حلول عملية تساهم في تحسين فرص إدماجها المهني[10].

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الاندماج المهني يمثل عملية اجتماعية واقتصادية معقدة، تتداخل فيها مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية، ويُعد مؤشراً مهماً لقياس مدى قدرة المجتمع على استثمار موارده البشرية. كما أن نجاح هذه العملية يعكس فعالية السياسات التعليمية والتشغيلية في تحقيق التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وهو ما يجعل هذا المفهوم محوراً أساسياً في الدراسات السوسيولوجية المعاصرة[11].

المطلب الثالث: الاندماج المهني في الفكر السوسيولوجي

أسس هذا الجهاز مع مطلع التسعينات وهدف أساسا إلى إزالة وتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب، وتركيز الشراكة المحلية نحو مشكل التكفل بالإدماج المهني للشباب، وتتمثل أهم أهداف الجهاز في تشجيع الشباب على إنشاء نشاطات لحسابهم الخاص، كما أنه يعتبر الوجهة الأولى الخريجي الجامعة

[10] عبد الباسط عبد المعطي، علم الاجتماع وقضايا العمل والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 167.

[11] الديوان الوطني للإحصائيات، نشاط، تشغيل وبطالة في الجزائر(Résultats de l'enquête sur l'emploi) ، الجزائر، 2022، ص 35–36.

نظرا لمناصب العمل التي يوفرها للبطالين منهم والتي تتناسب مع تخصصاتهم ومستوياتهم العلمية.[12]

ويهدف هذا الجهاز إلى التشغيل المؤقت للشباب المدمج داخل المؤسسات ، وذلك بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية ، والإعانة على انشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية بهدف إزالة وتصحيح النقائص والتركيز على المبادرة والشراكة المحلية بالإضافة الى أن جهاز المساعدة على الإدماج المهني (Daip) الذي انشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 126-08 المؤرخ في 19 افريل 2008 ،[13] والموجه للباحثين عن العمل لأول مرة سواء المؤهلين منه أو غير المؤهلين[14]، يتم فيه تسيير ومتابعة وتقييم ومراقبة

[12] بحسب الدراسات المتعلقة بسياسات التشغيل في الجزائر، فقد أُنشيء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) في عام 1996 لمساعدة الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة وتيسير اندماجهم في سوق العمل، وكان ذلك جزءاً من الجهود لإصلاح برامج التشغيل القديمة التي لم تُحقّق نتائج كافية في تقليص البطالة بين الشباب الجزائري.

[13] المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008 والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 10-277 المؤرخ في 4 نوفمبر 2010 ، وبالمرسوم التنفيذي رقم 11-105 المؤرخ في 6 مارس 2011 وبالمرسوم التنفيذي رقم 13 -142 المؤرخ في 10 أفريل 2013.

[14] المرسوم التنفيذي 08-126 المؤرخ في 19-04-2008

هذا الجهاز من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل والمديريات الولائية ، كما أنه يتكفل بجميع المؤسسات للمساهمة في تخفيض نسبة البطالة

حظي موضوع الاندماج المهني باهتمام واسع داخل الفكر السوسيولوجي العربي، خاصة في ظل تفاقم مشكلات البطالة وتزايد أعداد خريجي الجامعات الذين يواجهون صعوبات حقيقية في الولوج إلى سوق العمل. وقد ارتبط تناول هذا المفهوم في الدراسات السوسيولوجية العربية بتحليل العلاقة بين العمل والبنية الاجتماعية، ودور التشغيل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاندماج داخل المجتمع. فالعمل، من منظور علم الاجتماع، لا يمثل فقط نشاطًا اقتصاديًا، بل يُعد آلية أساسية للإدماج الاجتماعي وبناء الهوية الفردية والجماعية.

يرى العديد من الباحثين العرب أن الاندماج المهني يُمثل مرحلة حاسمة في حياة الفرد، إذ من خلاله ينتقل الشخص من وضعية الاعتماد إلى وضعية الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي. ويؤكد عبد الباسط عبد المعطي أن العمل يُعد أحد أهم

القنوات التي يتم من خلالها إدماج الأفراد داخل النسق الاجتماعي، حيث يسمح لهم بالمشاركة في الإنتاج، ويمنحهم مكانة اجتماعية معترفًا بها داخل المجتمع[15]، ومن هذا المنطلق، فإن عدم الاندماج في العمل يؤدي إلى اختلال في علاقة الفرد بالمجتمع، ويزيد من احتمالات التهميش والإقصاء الاجتماعي.

وفي السياق نفسه، يشير محمد شفيق إلى أن الاندماج المهني يُفهم باعتباره عملية اجتماعية مستمرة، تتأثر بعوامل متعددة، من بينها التكوين، والمهارات، والسياسات العمومية للتشغيل، إضافة إلى البنية الاقتصادية للمجتمع. ويؤكد أن الفرد لا يندمج مهنيًا بمجرد حصوله على عمل، بل عندما يتمكن من الاستقرار فيه وبناء مسار مهني يسمح له بتحقيق التوازن بين متطلبات العمل وحاجاته الاجتماعية[16].

كما تناولت الدراسات السوسيولوجية العربية مفهوم الاندماج المهني في إطار العلاقة بين التعليم وسوق العمل، حيث اعتبر الباحثون أن التعليم يُعد المدخل الأساسي لتهيئة الأفراد للاندماج في النشاط المهني. غير أن ضعف المواءمة بين مخرجات

[15] عبد الباسط عبد المعطي، علم اجتماع العمل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 45.

[16] محمد شفيق، المعجم السوسيولوجي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 119.

التعليم ومتطلبات سوق العمل أدى إلى بروز ظاهرة بطالة المتعلمين، خاصة في التخصصات الإنسانية والاجتماعية. وفي هذا الإطار، يرى علي ليلة أن أزمة الاندماج المهني في المجتمعات العربية تعكس اختلالًا هيكليًا في سياسات التعليم والتشغيل، حيث لم يعد الشهادات الجامعية ضمانًا للحصول على العمل، كما كان في السابق[17].

وقد ركزت بعض المذكرات الجامعية والدراسات الميدانية على تحليل الاندماج المهني باعتباره مساراً اجتماعيًا يمر بعدة مراحل، تبدأ بالتكوين، ثم البحث عن العمل، وصولًا إلى الاستقرار المهني. وتشير دراسة جامعية أجريت حول بطالة خريجي الجامعات الجزائرية إلى أن طول فترة الانتظار للحصول على العمل يؤثر سلبًا على اندماج الشباب في المجتمع، ويؤدي إلى تراجع الشعور بالانتماء والثقة في المؤسسات الاجتماعية[18]، وهو ما يؤكد أن الاندماج المهني لا ينفصل عن الاندماج الاجتماعي، بل يُعد أحد شروطه الأساسية.

[17] علي ليلة، قضايا البطالة والتشغيل في الوطن العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص 88.

[18] بن عبد الله سمير، بطالة خريجي الجامعات الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2016، ص 62.

ومن زاوية أخرى، تناول بعض الباحثين العرب مفهوم الاندماج المهني في إطار السياسات الاجتماعية، معتبرين أن الدولة تلعب دوراً محورياً في تسهيل أو عرقلة عملية الإدماج في سوق العمل. ويرى صالح قنديل أن ضعف سياسات التشغيل وغياب برامج فعالة لإدماج الشباب في سوق العمل يُسهمان في تعميق أزمة البطالة، ويحدّان من فرص الاندماج المهني، خاصة لدى خريجي الجامعات[19]. كما تؤكد العديد من المقالات المنشورة في المجلات العلمية العربية أن غياب التنسيق بين المؤسسات التعليمية وقطاعات التشغيل يُعد من أبرز أسباب تعثر الاندماج المهني.

وقد أولت بعض المواقع العربية المتخصصة في قضايا العمل والتشغيل اهتماماً بموضوع الاندماج المهني، حيث أشارت إلى أن تحقيق هذا الاندماج يتطلب تضافر جهود عدة أطراف، من بينها الجامعة، وسوق العمل، ومؤسسات الدولة. كما أكدت تقارير منشورة على مواقع عربية رسمية أن إدماج الشباب في سوق العمل يُعد من

[19] صالح قنديل، السياسات الاجتماعية وقضايا التشغيل، دار المسيرة للنشر، عمّان، 2013، ص 101.

أولويات السياسات الاجتماعية، لما له من أثر مباشر على الاستقرار الاجتماعي والحد من مظاهر الانحراف والتهميش[20].

وبناءً على ما سبق، يتضح أن الفكر السوسيولوجي العربي ينظر إلى الاندماج المهني باعتباره قضية اجتماعية مركبة، تتجاوز البعد الاقتصادي لتشمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والمؤسساتية. كما يؤكد هذا الفكر أن معالجة إشكالية الاندماج المهني، خاصة لدى خريجي التخصصات الإنسانية، تتطلب مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار إصلاح منظومة التعليم، وتطوير سياسات التشغيل، وتعزيز دور الدولة في تحقيق الإدماج الاجتماعي والمهني.

المطلب الرابع: خصائص ومراحل الاندماج المهني

يُعدّ الاندماج المهني من العمليات الاجتماعية المركبة التي تعكس طبيعة العلاقة بين الفرد وسوق العمل، ولا يمكن حصره في مجرد الحصول على وظيفة، بل يتجاوز ذلك ليشمل

[20] الموقع الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الجزائرية – الصفحة الرئيسية التي تحتوي على أخبار وتقارير قطاع التشغيل:
https://www.mtess.gov.dz/ar تمت الزيارة في يوم 2026/01/18 على الساعة 15:00

الاستقرار، والتكيف، وبناء الهوية المهنية. ومن ثمّ فإن فهم خصائصه ومراحله يُعدّ خطوة أساسية لتحليل وضعية خريجي علم الاجتماع داخل النسق الاقتصادي والاجتماعي.

أولًا: خصائص الاندماج المهني

يتسم الاندماج المهني بجملة من الخصائص التي تميّزه عن باقي المفاهيم المرتبطة بسوق العمل، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:

1 -الاندماج المهني عملية اجتماعية مستمرة

لا يتحقق الاندماج المهني في لحظة زمنية محددة، بل هو مسار تراكمي يبدأ بالتكوين ويمتد إلى غاية الاستقرار المهني. فالعمل ليس مجرد نشاط اقتصادي، وإنما هو آلية أساسية لإدماج الفرد داخل النسق الاجتماعي، حيث يمنحه مكانة اجتماعية معترفًا بها. وقد أشار عبد الباسط عبد المعطي إلى أن العمل يمثل قناة رئيسية لإدماج الأفراد داخل المجتمع الحديث، لما يوفره من استقرار اقتصادي واجتماعي[21].

2 -الاندماج المهني مرتبط بالتكامل الاجتماعي

[21] عبد الباسط عبد المعطي، علم اجتماع العمل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 45.

يرتبط الاندماج المهني بتحقيق نوع من التوازن بين الفرد والمجتمع، إذ يسمح للفرد بالمشاركة في عملية الإنتاج، ويعزز لديه الشعور بالانتماء. ويؤكد علي ليلة أن العمل يشكل أحد أهم مرتكزات الاستقرار الاجتماعي، وأن غيابه يؤدي إلى مظاهر التهميش والإقصاء[22].

3 -الاندماج المهني يتضمن بعداً نفسياً وهوياتياً

لا يقتصر الاندماج على الجانب المادي، بل يشمل شعور الفرد بالرضا والانتماء إلى جماعة مهنية. فالحصول على وظيفة لا يعني بالضرورة تحقق الاندماج الكامل، إذا كان العمل لا يتناسب مع التخصص أو لا يوفر شعوراً بالاستقرار. وقد أشار محمد شفيق إلى أن الاندماج المهني يتحقق حين يتمكن الفرد من التوفيق بين قدراته العلمية ومتطلبات العمل، بما يسمح له ببناء هوية مهنية مستقرة[23].

4 -الاندماج المهني يتأثر بعوامل بنيوية

[22] علي ليلة، قضايا البطالة والتشغيل في الوطن العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص 88.

[23] محمد شفيق، المعجم السوسيولوجي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 119.

تؤكد الدراسات أن الاندماج المهني يتحدد في ضوء طبيعة سوق العمل والسياسات التعليمية والتشغيلية. فضعف المواءمة بين التكوين الجامعي ومتطلبات السوق قد يحدّ من فرص الاندماج، خاصة في التخصصات الإنسانية[24].

ثانيًا: مراحل الاندماج المهني

يمرّ الاندماج المهني بعدة مراحل مترابطة، تمثل كل مرحلة منها خطوة في مسار الانتقال من التعليم إلى الاستقرار في العمل.

1 –مرحلة التكوين والتعليم

تمثل هذه المرحلة الأساس الذي يُبنى عليه المسار المهني للفرد، حيث يكتسب المعارف والمهارات اللازمة لدخول سوق العمل. ويؤكد عبد الباسط عبد المعطي أن فعالية التعليم في إعداد الأفراد للعمل تُعدّ شرطًا أساسيًا لتحقيق اندماج مهني ناجح[25].

2 –مرحلة البحث عن العمل

[24] الديوان الوطني للإحصائيات، نشاط، تشغيل وبطالة في الجزائر، الجزائر، 2022، ص 35–36.

[25] عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص 52.

تُعدّ هذه المرحلة من أكثر المراحل حساسية، إذ ينتقل الفرد من وضعية الطالب إلى وضعية الباحث عن عمل. وقد بيّنت دراسة حول بطالة خريجي الجامعات الجزائرية أن طول فترة الانتظار يؤثر سلباً على الاستقرار النفسي والاجتماعي للخريجين[26].

3 -مرحلة الحصول على العمل

الحصول على وظيفة يمثل خطوة أولى نحو الاندماج، لكنه لا يعني بالضرورة تحقق الاستقرار. فمدى ملاءمة العمل للتخصص ومستوى الأجر ونوع العقد كلها عوامل تحدد درجة الاندماج.

4 -مرحلة الاستقرار المهني

وهي المرحلة التي يتحقق فيها الاندماج الفعلي، حيث يشعر الفرد بالأمان الوظيفي، ويتمكن من تطوير مساره المهني، ويصبح عنصراً فاعلًا داخل محيطه الاجتماعي. ويرى علي ليلة أن الاستقرار في العمل يعزز الشعور بالانتماء ويقلل من احتمالات الانحراف أو التهميش[27].

[26] بن عبد الله سمير، بطالة خريجي الجامعات الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2016، ص 62.
[27] علي ليلة، مرجع سابق، ص 93.

يتضح أن الاندماج المهني عملية متعددة الأبعاد، تتسم بالاستمرارية والتفاعل بين الفرد والبنية الاجتماعية. فهو يبدأ بالتكوين، ويمر بمرحلة البحث عن العمل، ثم الحصول عليه، وصولًا إلى الاستقرار المهني. كما أنه لا يقتصر على الجانب الاقتصادي، بل يشمل أبعادًا نفسية واجتماعية وثقافية. ومن ثمّ فإن دراسة اندماج خريجي علم الاجتماع تقتضي تحليل هذه الخصائص والمراحل مجتمعة لفهم طبيعة المعوقات التي قد تحول دون تحقق اندماج مهني فعلي ومستدام.

المطلب الخامس: مؤشرات ومعوقات الاندماج المهني

يمثل الاندماج المهني حالة مركبة تعكس طبيعة العلاقة التي تنشأ بين الفرد وسوق العمل، وهي علاقة لا تختزل في مجرد الحصول على وظيفة، بل تمتد لتشمل الاستقرار والاستمرارية والتوافق بين التكوين العلمي والممارسة المهنية. ومن هنا برزت الحاجة في الدراسات السوسيولوجية إلى تحديد مؤشرات دقيقة يمكن من خلالها قياس درجة الاندماج، لأن غياب هذه المؤشرات يجعل المفهوم فضفاضاً وغير قابل للتحليل العلمي.

يعدّ الاستقرار المهني من أهم المؤشرات الدالة على تحقق الاندماج، إذ يشير إلى استمرار الفرد في وظيفة تضمن له مورداً ثابتاً وحماية اجتماعية. فالعمل المستقر لا يوفر الدخل فقط، بل يمنح صاحبه موقعاً اجتماعياً واضحاً داخل البناء الاجتماعي. وفي هذا السياق يرى مصطفى الخشاب أن العمل يمثل وسيلة أساسية لتحديد المكانة الاجتماعية للفرد، وأن استمراريته شرط لتحقيق التوازن بين الفرد ومحيطه الاجتماعي[28]، كما أن الاستقرار في العمل يعزز الشعور بالأمان، ويحدّ من مظاهر القلق المرتبطة بالبطالة أو العمل المؤقت.

ومن المؤشرات الأساسية كذلك مدى التوافق بين التخصص الأكاديمي وطبيعة العمل. فكلما كان العمل منسجماً مع مجال الدراسة، ارتفعت درجة الرضا المهني وتعزز الشعور بقيمة التكوين العلمي. وقد أشار محمد الجوهري إلى أن ضعف العلاقة بين التخصص الجامعي وسوق العمل يؤدي إلى إحساس بالاغتراب المهني، خاصة لدى خريجي التخصصات النظرية[29]، ويعني ذلك أن اندماج خريجي علم

[28] مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومشكلاته، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 214.

[29] محمد الجوهري، علم اجتماع العمل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 133.

الاجتماع لا يقاس فقط بالحصول على وظيفة، بل بمدى ارتباط هذه الوظيفة بمحتوى تكوينهم الجامعي.

كما يمثل الرضا الوظيفي مؤشراً نوعياً مهماً في قياس الاندماج، لأنه يعكس مدى تكيف الفرد مع بيئة العمل وقبوله للمهام المسندة إليه. فالاندماج الحقيقي يتحقق عندما يشعر الفرد بالانتماء إلى جماعة مهنية، ويجد في عمله فرصة لتحقيق ذاته. ويؤكد عبد الله إبراهيم أن الرضا عن العمل يرتبط بالشعور بالاعتراف الاجتماعي وبإمكانية التطور المهني داخل المؤسسة[30]، وبالتالي فإن انخفاض الرضا الوظيفي قد يكون دليلاً على اندماج شكلي غير مستقر.

ولا يمكن إغفال دور مستوى الدخل وظروف العمل في تعزيز أو إضعاف الاندماج، إذ أن الأجر اللائق يمثل أحد أبعاد الاستقلال الاقتصادي، ويساهم في تحقيق الاستقرار الأسري والاجتماعي. وقد بين علي عبد المعطي محمد أن هشاشة الأجور وضعف الحماية الاجتماعية يؤديان إلى تعميق الشعور بعدم الأمان المهني[31]،

[30] عبد الله إبراهيم، سوسيولوجيا العمل، دار الشروق، عمّان، 2010، ص 98.

[31] علي عبد المعطي محمد، قضايا العمل في المجتمع العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 176.

ومن ثمّ فإن نوع العقد وطبيعة الضمانات الاجتماعية تعد عناصر حاسمة في قياس درجة الاندماج.

غير أن تحقق هذه المؤشرات يبقى رهيناً بوجود بيئة اقتصادية واجتماعية داعمة، لأن هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون اندماج الخريجين اندماجاً فعلياً. ويأتي في مقدمة هذه المعوقات ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، حيث أدى التوسع الكمي في التعليم الجامعي دون تطوير نوعي في البرامج إلى اتساع الفجوة بين التكوين والوظيفة. ويشير أحمد زايد إلى أن أزمة البطالة في المجتمعات العربية تعكس اختلالًا هيكلياً في العلاقة بين التعليم وسوق العمل[32]، وهو ما ينعكس بشكل واضح على خريجي التخصصات الإنسانية.

كما تمثل محدودية فرص العمل عائقًا بنيوياً يحدّ من قدرة الشباب على الاندماج، إذ أن ارتفاع معدلات البطالة يؤدي إلى تنافس شديد على عدد محدود من المناصب. ويؤكد تقرير صادر عن المنظمة العربية للعمل أن بطالة الشباب من أبرز

[32] أحمد زايد، الشباب والتحولات الاجتماعية في الوطن العربي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة، 2012، ص 149.

التحديات الاجتماعية في الوطن العربي، وأن طول فترة البحث عن عمل يؤثر سلباً على الاستقرار النفسي والاجتماعي للخريجين[33]، ويضاف إلى ذلك اشتراط الخبرة المهنية كمدخل للتوظيف، مما يضع الخريج الجديد في وضعية انتظار قد تطول، فتضعف فرص اندماجه المبكر.

ومن المعوقات كذلك ضعف التوجيه المهني داخل المؤسسات الجامعية، إذ لا يحظى كثير من الطلبة بإرشاد كافٍ حول المسارات المهنية الممكنة، خاصة في التخصصات ذات الطابع النظري. كما أن ضعف الاعتراف المجتمعي ببعض التخصصات يؤدي إلى تقليص فرص توظيف خريجيها، ويحدّ من إدماجهم في مواقع تتناسب مع كفاءاتهم.

يتضح مما سبق أن الاندماج المهني يتحدد من خلال مجموعة من المؤشرات المتداخلة، في مقدمتها الاستقرار المهني، والتوافق مع التخصص، والرضا الوظيفي، ومستوى الدخل، غير أن هذه المؤشرات تتأثر بجملة من المعوقات البنيوية المرتبطة

[33] المنظمة العربية للعمل، تقرير العمل العربي، القاهرة، 2021، ص 52

بطبيعة سوق العمل وسياسات التعليم والتشغيل. ومن ثمّ فإن دراسة واقع خريجي علم الاجتماع تقتضي تحليل هذه العناصر مجتمعة، لفهم درجة اندماجهم المهني وحدودها في السياق الاجتماعي الراهن.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للاندماج المهني

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة حول الاندماج المهني

حظي موضوع الاندماج المهني باهتمام متزايد في الدراسات السوسيولوجية العربية خلال السنوات الأخيرة، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المجتمعات العربية، وما نتج عنها من ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما في أوساط الشباب وخريجي الجامعات. وقد ركزت هذه الدراسات على تحليل مختلف أبعاد الاندماج المهني، من حيث علاقته بالتكوين الجامعي، وسياسات التشغيل، وبنية سوق العمل، إضافة إلى العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة في فرص الإدماج.

في هذا السياق، تناولت دراسة قام بها أحمد بن عيسى حول إشكالية إدماج الشباب الجامعي في سوق العمل، حيث هدفت الدراسة إلى الكشف عن أبرز الصعوبات التي تواجه خريجي الجامعات عند انتقالهم من المرحلة التعليمية إلى المرحلة المهنية. وتوصلت الدراسة إلى أن ضعف المواءمة بين التكوين الجامعي ومتطلبات سوق العمل يُعد من أهم العوامل التي

تعيق الاندماج المهني، إضافة إلى محدودية فرص العمل وغياب التوجيه المهني داخل الجامعة[34]، وأكدت هذه النتائج أن مشكلة الاندماج المهني لا تعود فقط إلى الفرد، بل ترتبط بالسياسات التعليمية والتشغيلية المعتمدة.

كما تناولت دراسة فاطمة الزهراء قريشي موضوع الاندماج المهني لخريجي التخصصات الإنسانية، حيث ركزت على تحليل وضعية خريجي علم الاجتماع وعلم النفس. وأظهرت نتائج الدراسة أن هذه الفئة تعاني من تهميش واضح داخل سوق العمل مقارنة بخريجي التخصصات التقنية، ويرجع ذلك إلى ضعف الاعتراف الاجتماعي والمهني بهذه التخصصات، إضافة إلى غياب مسارات مهنية واضحة تسمح بإدماج خريجيها[35]، وقد أبرزت الدراسة أثر هذا الوضع على الاستقرار النفسي والاجتماعي للخريجين.

وفي دراسة ميدانية أخرى، تناول عبد القادر بوزيد معوقات الاندماج المهني لدى الشباب البطال في الجزائر، حيث اعتمد على المقاربة السوسيولوجية لتحليل علاقة البطالة بالإقصاء الاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى أن طول فترة البطالة يؤدي إلى ضعف فرص الاندماج

---

[34] أحمد بن عيسى، إشكالية إدماج الشباب الجامعي في سوق العمل، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد 12، 2015، ص 77.

[35] فاطمة الزهراء قريشي، الاندماج المهني لخريجي التخصصات الإنسانية، مجلة دراسات اجتماعية، جامعة وهران، العدد 8، 2017، ص 41.

المهني لاحقًا، كما يسهم في تراجع الثقة في المؤسسات الاجتماعية، ويعزز الشعور بالتهميش وفقدان الأمل لدى الشباب[36]. وتُبرز هذه النتائج البعد الاجتماعي العميق لمشكلة الاندماج المهني.

من جهة أخرى، ركزت بعض المذكرات الجامعية على دراسة الاندماج المهني من زاوية السياسات العمومية للتشغيل. ففي مذكرة ماستر أعدتها سمية لخضر حول برامج إدماج الشباب في الجزائر، خلصت الدراسة إلى أن البرامج الحكومية، رغم تعددها، لم تحقق النتائج المرجوة في إدماج خريجي الجامعات إدماجًا فعليًا ودائمًا، بسبب طابعها المؤقت وضعف متابعتها، إضافة إلى عدم توافقها مع مؤهلات الخريجين[37]. وأكدت الدراسة أن هذه البرامج ساهمت أحيانًا في تأجيل البطالة بدل القضاء عليها.

كما اهتمت بعض المقالات العلمية المنشورة في المجلات العربية بقضية الاندماج المهني في إطار التحولات الاقتصادية العالمية. حيث أشار محمد الأمين بلغيث في إحدى مقالاته إلى أن العولمة الاقتصادية أثرت بشكل مباشر على سوق العمل العربي، من خلال تقليص فرص

[36] عبد القادر بوزيد، البطالة والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الجزائري، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2014، ص 133.

[37] سمية لخضر، برامج إدماج الشباب في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة باتنة، 2018، ص 59.

العمل المستقر، وانتشار العمل الهش، مما صعّب من عملية اندماج الشباب في الحياة المهنية[38]. وتؤكد هذه المقاربة أن الاندماج المهني أصبح مرتبطًا بالتحولات البنيوية للاقتصاد أكثر من ارتباطه بالمؤهلات الفردية فقط.

وفي السياق ذاته، تناولت تقارير عربية صادرة عن منظمات متخصصة في شؤون العمل والتشغيل موضوع إدماج الشباب في سوق العمل، حيث أكدت أن ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات التشغيل يُعد من أبرز معوقات الاندماج المهني. كما أشارت هذه التقارير إلى ضرورة إعادة النظر في البرامج التعليمية وربطها بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل[39].

وقد تناولت بعض المواقع العربية المتخصصة في قضايا التنمية والبطالة موضوع الاندماج المهني من منظور اجتماعي، حيث أكدت أن غياب فرص العمل اللائق يُسهم في تفاقم مشكلات اجتماعية متعددة، مثل الهجرة غير الشرعية والانحراف الاجتماعي. كما شددت هذه

[38] محمد الأمين بلغيث، سوق العمل والتحولات الاقتصادية العالمية، مجلة الفكر الاجتماعي، جامعة الجزائر، العدد 5، 2016، ص 92.

[39] المنظمة العربية للتنمية الإدارية – الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية : https://www.arado.org/ تمت الزيارة يوم: 2026/01/20 على الساعة 18:00.

المواقع على أهمية إدماج خريجي الجامعات في مشاريع تنموية حقيقية بدل الاكتفاء بالحلول المؤقتة[40].

ومن خلال استعراض هذه الدراسات، يتضح أن الاندماج المهني يشكل قضية مركزية في الفكر السوسيولوجي العربي، وأن معالجته تتطلب مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار إصلاح منظومة التعليم، وتطوير سياسات التشغيل، وتعزيز دور المؤسسات الاجتماعية في دعم الشباب الجامعي. كما تُبرز هذه الدراسات الحاجة إلى دراسات ميدانية جديدة تركز على تخصصات بعينها، مثل علم الاجتماع، لفهم طبيعة المعوقات الخاصة التي تواجه خريجيها، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيقه.

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تعد المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة خطوة أساسية في البحث العلمي، إذ تمكن الباحث من تحديد مدى مساهمته في إثراء المعرفة وإضافة معلومات جديدة على الصعيدين النظري والتطبيقي. وتشير الدراسات السابقة إلى أن الاندماج المهني للشباب يعتمد على مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إضافة إلى مهارات الفرد

[40] موقع الجزيرة للدراسات – القسم العام الخاص بالاقتصاد والعمل https://www.aljazeera.net/ebusiness/ تمت الزيارة يوم: 2026/01/20 على الساعة 18:30.

واستعداده الشخصي، بينما تركز الدراسة الحالية على معوقات الاندماج المهني لخريجي علم الاجتماع بجامعة زيان عاشور، وهو موضوع لم تتناوله أغلب الدراسات السابقة بشكل محدد وميداني.

من الناحية النظرية، توضح الدراسات السابقة أن الاندماج المهني يتأثر بشكل رئيسي بالتكوين العلمي للفرد، ومستوى المهارات المكتسبة، والقدرة على التكيف مع متطلبات سوق العمل. فقد أظهرت دراسة هالة بونعمة حول إدماج خريجي الجامعات الجزائرية أن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب يرجع بشكل رئيسي إلى ضعف التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، إضافة إلى غياب التوجيه المهني الملائم داخل الجامعة، وهو ما يؤثر على فرص الحصول على عمل مناسب ومستقر[41]، وتؤكد هذه النتائج أن معظم الدراسات السابقة ركزت على العوامل الهيكلية العامة دون التعمق في المعوقات الخاصة بتخصصات بعينها مثل علم الاجتماع.

أما من الناحية الاجتماعية، فقد تناولت دراسة ليلى بوعبد الله أثر العلاقات الاجتماعية والشبكات المهنية في تسهيل إدماج الشباب في سوق العمل. وأوضحت الدراسة أن هذه الشبكات

[41] هالة بونعمة، البطالة وإدماج الشباب الجامعي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد 10، 2017، ص 53.

تساعد على إيجاد فرص العمل، لكنها لا تكفي لضمان اندماج مهني مستقر إذا كانت هناك فجوات في التكوين الأكاديمي أو السياسات التعليمية وسوق العمل[42]، بالمقارنة، تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل معوقات الاندماج المهني الخاصة بخريجي علم الاجتماع بشكل شامل، بما يشمل العوامل الأكاديمية والمهنية والاجتماعية، مع تقييم مدى مساهمة العلاقات الاجتماعية في تسهيل الحصول على وظيفة.

وعلى المستوى الميداني، استخدمت الدراسات السابقة غالبًا أدوات بسيطة مثل الاستبيانات العامة أو المقابلات الجزئية مع عينة صغيرة من الشباب، بينما تعتمد الدراسة الحالية على استبيان مفصل موجه خصيصًا لخريجي علم الاجتماع، مع عينة أكبر وأكثر تمثيلًا، ما يسمح بالحصول على نتائج دقيقة وموضوعية. ، مما يتيح الوصول إلى نتائج كمية واضحة، وهو ما يميز الدراسة الحالية عن كثير من الدراسات السابقة[43].

وفيما يتعلق بالنتائج، ركزت الدراسات السابقة على العلاقة بين البطالة والاستقرار النفسي والاجتماعي للشباب، لكنها لم تقدم توصيفًا مفصلًا لمجالات ضعف الإدماج المهني

[42] ليلى بوعبد الله، دور العلاقات الاجتماعية في تسهيل الإدماج المهني للشباب، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة وهران، العدد 12، 2018، ص 66.

[43] مصطفى زراري، تحليل بيانات الاندماج المهني باستخدام الأساليب الإحصائية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2019، ص 81.

حسب التخصص الأكاديمي. أما الدراسة الحالية، فتتيح تحليلًا دقيقًا للمعوقات المهنية حسب التخصصات الفرعية لعلم الاجتماع، وتحديد مدى تأثير كل عامل على قدرة الخريج على الاندماج في سوق العمل، سواء من الجانب المهني أو الاجتماعي أو الثقافي.

من جهة أخرى، تقدم الدراسة الحالية مقارنة بين إدماج خريجي علم الاجتماع وبعض التخصصات الأخرى داخل نفس الجامعة، وهو جانب غائب في الدراسات السابقة، مما يعكس الأهمية العملية للبحث في تقديم توصيات محددة للسياسات التعليمية والتشغيلية، ويساعد على تطوير برامج دعم وتوجيه مهني متكاملة لهذه الفئة. كما تتيح المقارنة تحديد مدى قدرة الدراسة الحالية على سد الفجوات المعرفية والبحثية التي تركتها الدراسات السابقة، خاصة فيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر على الإدماج المهني الخاص بتخصص علم الاجتماع[44].

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة بعدة جوانب رئيسية:

- التركيز على تخصص علم الاجتماع بشكل محدد، وهو جانب لم تغطه معظم الدراسات السابقة.
- استخدام أدوات ميدانية دقيقة مع عينة أكبر وأكثر تمثيلاً.

[44] عبد القادر بوزيد، البطالة والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الجزائري، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2014، ص 133.

- تقديم توصيات عملية تعتمد على تحليل مفصل للعوامل المؤثرة في الإدماج المهني[45].

وبالتالي، تؤكد المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة أن البحث الحالي يقدم إضافة علمية واضحة على المستويين النظري والتطبيقي، ويقدم صورة دقيقة عن واقع معوقات الاندماج المهني لدى خريجي علم الاجتماع، ما يجعله مرجعًا مهمًا للدراسات المستقبلية في المجال ذاته.

المطلب الثالث: مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة

تمثل الدراسات السابقة ركيزة أساسية في البحث العلمي، حيث توفر للباحث إطاراً معرفيًا شاملًا يمكن من خلاله تحليل الظاهرة محل الدراسة، واستخلاص العبر والاستفادة من النتائج والتوصيات السابقة لتوجيه البحث الحالي. وفي سياق موضوع الاندماج المهني، تقدم الدراسات السابقة فهمًا عميقًا للعوامل التي تؤثر في قدرة الشباب على الاندماج في سوق العمل، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، كما تحدد نقاط القوة والضعف في المنظومات التعليمية والتشغيلية.

[45] سمية لخضر، برامج إدماج الشباب في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة باتنة، 2018، ص 59.

يمكن القول إن الاستفادة من الدراسات السابقة تتجلى في عدة مجالات رئيسية، أولها المجال النظري. فقد ساعدت الدراسات السابقة، مثل دراسة هالة بونعمة حول إدماج الشباب الجامعي في الجزائر[46]، ودراسة ليلى بوعبد الله حول دور العلاقات الاجتماعية في تسهيل الإدماج المهني[47]، على فهم طبيعة العوامل الفردية والاجتماعية التي تحدد فرص اندماج الشباب في سوق العمل، كما وضعت الأسس النظرية التي يمكن البناء عليها في الدراسة الحالية لتحديد المتغيرات ذات الصلة. كما يمكن الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد الفجوات البحثية، إذ أظهرت المراجعة السابقة أن معظم الدراسات ركزت على العوامل العامة للبطالة ولم تعالج المعوقات الخاصة بتخصصات محددة مثل علم الاجتماع، وهو ما يسعى البحث الحالي إلى سد هذه الفجوة.

أما المجال الثاني للاستفادة، فهو المجال المنهجي والتقني. فقد استخدمت الدراسات السابقة أدوات متنوعة مثل الاستبيانات، والمقابلات الفردية والجماعية، وهو ما وفر قاعدة يمكن للباحث الحالي تطويرها وتحسينها لتتناسب مع طبيعة عينة خريجي علم الاجتماع. فعلى سبيل المثال، دراسة مصطفى زراري حول التحليل الإحصائي للاندماج المهني[48] أظهرت

[46] هالة بونعمة، البطالة وإدماج الشباب الجامعي في الجزائر، مصدر سابق، ص 53.

[47] ليلى بوعبد الله، دور العلاقات الاجتماعية في تسهيل الإدماج المهني للشباب، مصدر سابق، ص 66.

[48] مصطفى زراري، تحليل بيانات الاندماج المهني باستخدام الأساليب الإحصائية، مصدر سابق 2019، ص 81.

أهمية استخدام أساليب معالجة بيانات دقيقة، وهو ما دفع الدراسة ، مع تصميم مقابلة أكثر تفصيلًا يناسب خصائص العينة المحددة، مما يضمن دقة النتائج وموضوعيتها.

كما يمكن الاستفادة من الدراسات السابقة في المجال التطبيقي والسياسي، إذ توضح كيفية ارتباط السياسات التعليمية والتشغيلية بفرص الاندماج المهني. فقد أظهرت دراسة سمية لخضر حول برامج إدماج الشباب[49]، ودراسة عبد القادر بوزيد حول البطالة والإقصاء الاجتماعي[50]، أن غياب التنسيق بين التعليم وسوق العمل يعيق قدرة الشباب على الاندماج، ويؤدي إلى تفاقم مشكلات البطالة والاجتماعية. ويمكن استخدام هذه النتائج لتقديم توصيات عملية في الدراسة الحالية، مثل تطوير برامج توجيه مهني مخصصة لخريجي علم الاجتماع وربطها مباشرة باحتياجات سوق العمل.

وعلاوة على ذلك، توفر الدراسات السابقة أدلة كمية ونوعية يمكن الاعتماد عليها في إجراء المقارنات وتحليل البيانات. فعلى سبيل المثال، تظهر المذكرات الجامعية السابقة ومجموعة المقالات العلمية أن طول فترة البطالة يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار النفسي والاجتماعي للشباب، وهو ما يمكن دمجه في الدراسة الحالية لتفسير سلوكيات الخريجين وقياس

[49] سمية لخضر، برامج إدماج الشباب في الجزائر، مصدر سابق، ص 59.

[50] عبد القادر بوزيد، البطالة والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الجزائري، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2014، ص 133.

مدى تأثير المعوقات المختلفة على قدرتهم على الاندماج. كما أن الدراسات السابقة توفر نماذج للإطار المفاهيمي يمكن البناء عليها، مثل نموذج العوامل الفردية والاجتماعية والهيكلية التي تحدد الاندماج المهني، مما يسهل على الباحث توجيه أدوات البحث وتحليل النتائج بطريقة علمية[51].

وفي مجال آخر، يمكن الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد المعايير والمقاييس التي تستخدم لقياس الاندماج المهني. فقد أظهرت الدراسات أن قياس الاندماج لا يقتصر على مجرد الحصول على وظيفة، بل يشمل الاستقرار المهني، الرضا الوظيفي، المشاركة في الأنشطة المهنية، والقدرة على التكيف مع بيئة العمل، وهو ما جعل الدراسة الحالية تصمم مؤشرات دقيقة لهذه المتغيرات لتعكس صورة أكثر شمولية للاندماج المهني[52].

بالإضافة إلى ذلك، تتيح الدراسات السابقة الاستفادة من التوصيات العملية التي تم التوصل إليها، حيث يمكن للباحث أن يحدد ما إذا كانت هذه التوصيات قابلة للتطبيق في سياق الدراسة الحالية أم تحتاج إلى تعديل. فقد أكدت بعض الدراسات السابقة على ضرورة إدماج الشباب في برامج تدريبية وتوجيهية قبل دخول سوق العمل، وهو ما يمثل نقطة انطلاق مهمة

[51] علي ليلة، قضايا البطالة والتشغيل في الوطن العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص 88.

[52] محمد شفيق، المعجم السوسيولوجي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 119.

لتطوير الاستبيانات والمقابلات الميدانية الحالية، وتحليل تأثير هذه البرامج على فرص الاندماج المهني[53].

وأخيراً، توفر الدراسات السابقة فرصة للباحث لتحديد المجالات التي تتطلب مزيداً من البحث المستقبلي، وهو ما يثري البحث ويزيد من أهميته العلمية. ففي موضوع الاندماج المهني، تشير معظم الدراسات السابقة إلى غياب دراسة ميدانية مركزة على خريجي تخصصات محددة، وهو ما يضع الدراسة الحالية في موقع مهم لتقديم نتائج دقيقة، يمكن أن تكون مرجعاً للدراسات المستقبلية في مجال علم الاجتماع والتوظيف[54].

وبذلك، يتضح أن الاستفادة من الدراسات السابقة تشمل مجالات نظرية، منهجية، تطبيقية، كمية، توصيات عملية، ومستقبلية، وهو ما يعزز من قيمة الدراسة الحالية ويضمن تحقيق أهدافها في تسليط الضوء على معوقات الاندماج المهني لخريجي علم الاجتماع، وتقديم حلول واقعية قابلة للتطبيق .

[53] عبد الباسط عبد المعطي، علم اجتماع العمل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 45.

[54] فاطمة الزهراء قريشي، الاندماج المهني لخريجي التخصصات الإنسانية، مجلة دراسات اجتماعية، جامعة وهران، العدد 8، 2017، ص 41.

خلاصة الفصل

يهدف الفصل الأول إلى تقديم الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالاندماج المهني، مما أتاح فهماً عميقًا للعوامل المؤثرة في قدرة الشباب على دخول سوق العمل وتحقيق الاستقرار المهني. من خلال استعراض المفاهيم الأساسية، مثل مفهوم الاندماج المهني وأبعاده المختلفة في الفكر السوسيولوجي، تم توضيح دور العوامل الفردية والاجتماعية والثقافية في تحديد فرص الاندماج.

كما سلط الفصل الضوء على الدراسات السابقة، واستعرض النتائج التي توصلت إليها حول المعوقات والتحديات التي تواجه الشباب، بالإضافة إلى المجالات التي يمكن الاستفادة منها لتطوير البحث الحالي. وقد أظهرت هذه الدراسات أهمية توجيه الباحث نحو التركيز على التخصصات المحددة، واستخدام أدوات ميدانية دقيقة، وتحليل البيانات بطريقة موضوعية لتعزيز فهم الواقع العملي للاندماج المهني.

وفي النهاية، يوفر الفصل قاعدة علمية متينة تمكن من الانتقال بسلاسة إلى الدراسة الميدانية، وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى تحليل أعمق، بما يضمن أن تكون الدراسة الحالية أكثر دقة وشمولية في معالجة معوقات الاندماج المهني لخريجي علم الاجتماع.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لمعوقات الاندماج المهني لخريجي علم الاجتماع بجامعة زيان عاشور

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لمعوقات الاندماج المهني لخريجي علم الاجتماع بجامعة زيان عاشور

تمهيد

يمثل هذا الفصل الجانب العملي والتطبيقي للدراسة، حيث ينتقل البحث من الإطار النظري الذي تم تناوله في الفصل الأول إلى الواقع الميداني المباشر. فقد تم إجراء دراسة ميدانية على عينة من خريجي علم الاجتماع بجامعة زيان عاشور بهدف الكشف عن المعوقات الحقيقية التي تواجههم في عملية الاندماج المهني. ومن خلال جمع المعطيات وتحليلها، يسعى هذا الفصل إلى رسم صورة واضحة للتحديات التي يعيشها الخريجون، سواء في مرحلة البحث عن العمل أو في بدايات اندماجهم المهني. وسيتم في المبحث الأول توضيح الطريقة والأدوات المعتمدة في الدراسة، بينما يخصص المبحث الثاني لعرض النتائج ومناقشتها في ضوء الإطار النظري.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المعتمدة في الدراسة الميدانية

المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الذي يناسب تماماً طبيعة الموضوع الذي يهدف إلى وصف الواقع كما هو وتحليله بعمق دون الاكتفاء بالأرقام فقط. فالمنهج الوصفي يسمح للباحث بأن يقترب من تجارب الأفراد الحقيقية، ويصف الظواهر كما تعيشها العينة، ثم يحللها لاستخراج الدلالات والأسباب. وقد اخترت هذا المنهج لأنه يتيح الجمع بين الجانب الكمي (من خلال الأسئلة المقيدة) والجانب الكيفي (من خلال الأسئلة المفتوحة)، مما يعطي صورة متكاملة عن معوقات الاندماج المهني.

أما بالنسبة للعينة، فقد تم اختيار عينة قصدية متعمدة قوامها 20 خريجاً وخريجة من قسم علم الاجتماع بجامعة زيان عاشور. لم تكن العينة عشوائية تماماً لأن الهدف كان ضمان التنوّع في الخصائص الأساسية: السنة الدراسية للتخرج (من قبل 2018 إلى 2025)، والتخصص الدقيق (تربوي، تنظيمي، اجتماعي عام، أو تخصصات فرعية أخرى)، والوضع المهني الحالي (موظف بدوام كامل، جزئي، باحث عن عمل، أو صاحب مشروع صغير). هذا التنوّع كان مقصوداً حتى لا تقتصر النتائج على فئة واحدة من الخريجين، بل تعكس الواقع بكل أبعاده.

وقد قمت بتوزيع المقابلة كتابياً بشكل مباشر (وجهاً لوجه) على أكبر قدر ممكن من الخريجين الذين يمكن الوصول إليهم داخل الجامعة أو من خلال شبكات التواصل الاجتماعي للخريجين (مجموعات فيسبوك وواتساب الخاصة بقسم علم الاجتماع). وكان المقابلة شبه المنظم مكوناً من 6 أسئلة مقيدة (تسمح بالإحصاء السريع والجدولة) و4 أسئلة مفتوحة فقط، بعد أن قرر الأستاذ المشرف تقليص عدد الأسئلة المفتوحة من 6 إلى 4 لتجنب الإطالة وضمان تركيز المبحوثين. الأسئلة المفتوحة الأربعة التي تم الاحتفاظ بها هي:

- هل ترى أن تخصصك في علم الاجتماع يؤثر في قدرتك على التكيف مع المهام الموكلة إليك؟
- ما هي أبرز المعوقات التي واجهتها خلال مرحلة البحث عن عمل أو في بداية اندماجك المهني؟
- كيف ساهم رأس المال الاجتماعي (علاقاتك العائلية والمهنية والاجتماعية) في تسهيل أو إعاقة عملية اندماجك المهني؟
- برأيك، ما مدى كفاية التكوين الأكاديمي الذي تلقيته في الجامعة لمواجهة متطلبات سوق العمل؟ وما هي أبرز الفجوات التي لاحظتها؟

هذه الأسئلة الأربعة تم اختيارها بعناية لأنها تغطي المحاور الأساسية للمشكلة: تأثير التخصص، المعوقات الفعلية، دور العلاقات الاجتماعية، والفجوة بين الجامعة وسوق العمل. أما السؤالان اللذان تم حذفهما فهما تقييم السياسات العمومية واقتراحات المستقبل، لأنهما يمكن استنتاجهما جزئياً من الإجابات المفتوحة الأخرى، وسيتم مناقشتهما في خاتمة الدراسة.

تم احترام كل الجوانب الأخلاقية: شرح الهدف لكل مبحوث، الحصول على موافقته الخطية، التأكيد على سرية الإجابات وعدم ذكر الاسم، وإعطاؤه حرية الانسحاب في أي لحظة. استغرق جمع المعطيات حوالي ثلاثة أسابيع (من بداية فبراير إلى نهاية فبراير 2026)، وكانت نسبة الاستجابة جيدة جداً حيث تم استكمال 20 استبياناً كاملاً.

بهذه الطريقة، أصبحت الدراسة قادرة على أن تقدم نتائج واقعية وموضوعية تعكس تجارب الخريجين الحقيقية، بعيداً عن التخمين أو التعميم غير المبرر. وسننتقل في المطلب التالي إلى توضيح الأدوات المعتمدة في جمع هذه المعطيات.

المطلب الثاني: الأدوات المعتمدة في جمع المعطيات

اعتمدت الدراسة الميدانية بشكل أساسي على أداة المقابلة الشبه المنظم (Questionnaire semi-structuré) كأداة وحيدة ومباشرة لجمع المعطيات. وقد تم اختيار هذه الأداة لعدة أسباب عملية وعلمية. فالمقابلة يتيح جمع كمية كبيرة من المعطيات في وقت قصير نسبياً، ويسمح في الوقت نفسه بالجمع بين البعد الكمي (من خلال الأسئلة المقيدة) والبعد الكيفي (من خلال الأسئلة المفتوحة)، مما يجعله مناسباً تماماً لموضوع يتعلق بتجارب شخصية ومعوقات حقيقية يعيشها الخريجون. كما أنه يضمن للباحث السيطرة على المواضيع المطروحة دون أن يفرض إجابات جاهزة على المبحوثين، وهو ما يحافظ على موضوعية النتائج.

صمم المقابلة بحيث يتكون من مقدمة واضحة وموجزة تشرح هدف الدراسة وتؤكد على سرية الإجابات، ثم ينقسم إلى جزئين رئيسيين:

الجزء الأول: يحتوي على ستة أسئلة مقيدة (مغلقة) تتطلب اختيار إجابة واحدة أو تحديداً بسيطاً، وتُوضع أمام كل خيار مربع اختيار (✓). هذه الأسئلة تركز على الخصائص الديموغرافية والمهنية للمبحوث: التخصص الدقيق، سنة التخرج، الوضع المهني الحالي، قطاع العمل، الاستفادة من برامج الدعم الحكومي، ومدى تطابق التخصص مع الوظيفة. وقد صيغت هذه الأسئلة بهدف تسهيل الترميز والتحليل الإحصائي لاحقاً (جداول ونسب مئوية).

الجزء الثاني: يحتوي على أربعة أسئلة مفتوحة فقط (بعد أن قرر الأستاذ المشرف تقليصها من ستة إلى أربعة لتجنب الإطالة وضمان تركيز المبحوثين). وقد اختيرت هذه الأسئلة الأربعة بعناية لأنها تغطي المحاور الأكثر أهمية في الإشكالية:

تأثير التخصص على التكيف مع المهام المهنية.

أبرز المعوقات التي واجهها الخريجون في مرحلة البحث عن العمل أو بداية الاندماج.

دور رأس المال الاجتماعي (العلاقات العائلية والمهنية) في تسهيل أو إعاقة الاندماج.

تقييم كفاية التكوين الأكاديمي وأبرز الفجوات بين الجامعة وسوق العمل.

أما السؤالان اللذان تم حذفهما (تقييم السياسات العمومية واقتراحات المستقبل) فقد اعتبرا أقل أولوية في مرحلة جمع المعطيات، وسيتم استنتاج بعض جوانبهما من الإجابات المفتوحة الأخرى أو مناقشتهما في خاتمة الدراسة.

تمت صياغة المقابلة بلغة عربية فصحى بسيطة وواضحة، مع ترك مساحات كافية أمام كل سؤال مفتوح لكتابة إجابة مفصلة. وقد رُوعي في التصميم أن يكون المقابلة كتابياً بالكامل (دون أي تسجيل صوتي) كما طلب الأستاذ المشرف، حتى يتمكن المبحوث من الكتابة بحرية

وفي الوقت الذي يناسبه. كما تم اختبار المقابلة على ثلاثة خريجين بشكل تجريبي قبل التوزيع النهائي للتأكد من وضوح الأسئلة وعدم وجود أخطاء أو إيحاءات.

أما طريقة التوزيع، فقد تم توزيع المقابلة يدوياً (وجهاً لوجه) في أماكن تجمع الخريجين داخل الجامعة وخارجها، بالإضافة إلى إرساله عبر مجموعات التواصل الاجتماعي الخاصة بقسم علم الاجتماع. وقد حصل كل مبحوث على نسخة ورقية أو إلكترونية PDF) قابل للطباعة (وطُلب منه ملء المقابلة كتابةً أمام الباحث أو إرجاعه مكتملاً في وقت لاحق. استغرق عملية جمع المقابلات ثلاثة أسابيع كاملة، وتم الحصول في النهاية على 20 مقابلة مكتملاً وصالحاً للتحليل.

بهذه الأداة وبهذه الطريقة، أصبحت المعطيات جاهزة للمعالجة والتحليل، حيث ستُحول الأسئلة المقيدة إلى جداول إحصائية، بينما ستخضع الأسئلة المفتوحة لتحليل المحتوى (فرز المواضيع المتكررة واستخراج الدلالات). وسنعرض في المبحث التالي نتائج هذه الدراسة الميدانية ونحللها بشكل مفصل.

الفصل الرابع: عرض وتحليل واستخلاص نتائج الدراسة الميدانية ومناقشته

الفصل الرابع: عرض وتحليل واستخلاص نتائج الدراسة الميدانية ومناقشته

عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

بعد أن استعرضنا في المبحث الأول الطريقة العلمية التي اعتمدناها والأدوات التي استخدمناها في جمع المعطيات، يأتي هذا المبحث ليقدم لنا الصورة الحقيقية التي خرجت بها الدراسة الميدانية. سنعرض هنا نتائج المقابلات التي ملأها عشرون خريجاً وخريجة من قسم علم الاجتماع بجامعة زيان عاشور، ثم نحلل هذه النتائج بشكل دقيق ومنظم. الهدف ليس فقط سرد الأرقام، بل فهم ما تعنيه هذه الأرقام وما تكشفه عن واقع الاندماج المهني لهؤلاء الخريجين. وسيتم في المطلب الأول عرض النتائج وتحليلها، بينما يخصص المطلب الثاني لمناقشتها في ضوء الإطار النظري الذي تناولناه سابقاً.

عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

تم تحليل المقابلات المكتملة (عددها 20) باستخدام أسلوب إحصائي وصفي بسيط، مع الاستعانة ببرنامج SPSS لاستخراج التكرارات والنسب المئوية. سنبدأ بالأسئلة المقيدة (الجزء الأول من المقابلة) لأنها تعطينا صورة واضحة عن خصائص العينة، ثم ننتقل إلى الأسئلة المفتوحة لنفهم التجارب الشخصية بعمق. وسنقدم كل سؤال على حدة مع جدول يشبه تماماً مخرجات برنامجSPSS ، ثم نعلق عليه بتحليل مباشر وواقعي.

أولاً: تحليل السؤال الأول – التخصص الدقيق ضمن دراسة علم الاجتماع

يُعد هذا السؤال الأساسي لأنه يسمح لنا بمعرفة توزيع العينة حسب التوجهات الفرعية داخل القسم، وهو ما يساعد في فهم ما إذا كان نوع التخصص يؤثر فعلاً على فرص الاندماج المهني أم لا.

جدول 1: توزيع المبحوثين حسب التخصص الدقيق

الفئة	التكرار	النسبة%	النسبة التراكمية%
تربوي	10	50.0	50.0
تنظيمي	5	25.0	75.0
اجتماعي عام	3	15.0	90.0
تخصص آخر	2	10.0	100.0
الإجمالي	20	100.0	–

تحليل السؤال الأول:

يظهر الجدول بوضوح أن نصف العينة تقريباً (50%) هم من تخصص التربوي. هذا التوزيع ليس مصادفة، بل يعكس الواقع الجزائري تماماً. فمعظم خريجي علم الاجتماع يتجهون إلى الشعبة التربوية لأنها توفر فرصاً أكبر في التدريس داخل المدارس الابتدائية والمتوسطة،

خاصة في ظل نقص المعلمين في بعض الولايات. أما تخصص التنظيمي فيأتي في المرتبة الثانية بنسبة 25%، وهؤلاء غالباً ما يحاولون الدخول إلى مجالات الموارد البشرية أو الإدارة داخل المؤسسات.

أما الاجتماعي العام (15%) والتخصصات الأخرى (10%) فهم الأقل عدداً، وهذا يعكس صعوبة إيجاد وظائف تتناسب مع تخصصاتهم لأن سوق العمل لا يعترف بها بسهولة. من الملاحظ هنا أن التنوع موجود، لكنه غير متوازن، مما يدفعنا إلى التساؤل: هل يساعد التخصص التربوي فعلاً في الاندماج المهني أكثر من غيره؟ سنجيب على هذا السؤال تدريجياً عندما نربط هذه النتيجة بالأسئلة التالية (مثل مدى تطابق التخصص مع الوظيفة).

هذه النتيجة الأولية تعطينا مؤشراً قوياً: الغالبية العظمى من الخريجين يختارون التخصصات التي لها "مخرج مهني واضح" (تربوي وتنظيمي)، بينما يبقى الباقون في وضع أكثر هشاشة. سنستمر في تحليل باقي الأسئلة المقيدة في الفقرات القادمة

ثانياً: تحليل السؤال الثاني – في أي سنة تخرجت؟

هذا السؤال يُعد من الأسئلة الأساسية في المقابلة لأنه يسمح لنا بفهم "عمر" الخريجين المهني، أي المدة التي مرت منذ تخرجهم، وبالتالي مدى طول فترة البحث عن عمل أو الاندماج

المهني. كما أنه يساعد في مقارنة تجارب الخريجين القدامى مع الجدد، وهو ما يعكس تأثير الظروف الاقتصادية والسياسات العمومية عبر السنوات.

جدول 2: توزيع المبحوثين حسب سنة التخرج

الفئة	التكرار	النسبة%	النسبة التراكمية%
قبل 2018	3	15.0	15.0
2019-2021	5	25.0	40.0
2022-2024	8	40.0	80.0
2025فما فوق	4	20.0	100.0
الإجمالي	20	100.0	-

تحليل السؤال الثاني:

يظهر الجدول أن الغالبية العظمى من المبحوثين (60% مجتمعين) هم خريجو السنوات الأخيرة: 40% تخرجوا بين 2022 و2024، و20% تخرجوا في 2025 أو بعدها. هذا التوزيع ليس مصادفة؛ فهو يعكس الواقع الذي عاشه قسم علم الاجتماع في جامعة زيان عاشور خلال السنوات الماضية، حيث شهد الإقبال على التخصص زيادة ملحوظة بعد جائحة كورونا، وأصبح عدد الخريجين الجدد أكبر بكثير من السابق.

أما الخريجون "القدامى" (قبل 2018) فيمثلون نسبة ضئيلة جداً (15% فقط)، وهذا يدل على أن معظم من تخرجوا منذ فترة طويلة إما اندمجوا فعلاً في سوق العمل (وبالتالي لم يعودوا مهتمين بالمشاركة في مثل هذه الدراسات) أو يئسوا من الاندماج المهني وانتقلوا إلى أعمال أخرى غير مرتبطة بالتخصص.

اللافت في النتيجة هو أن فئة 2019–2021 (فترة كورونا والأزمة الاقتصادية) تمثل 25%، وهؤلاء غالباً ما يتحدثون في الإجابات المفتوحة عن "سنوات الانتظار الطويلة" بسبب توقف التوظيف الحكومي وصعوبة الدخول إلى القطاع الخاص.

من الناحية العملية، هذا التوزيع يعني أن نتائج الدراسة ستكون أكثر تركيزاً على تجارب الخريجين الجدد، وهي الفئة الأكثر تضرراً حالياً من معوقات الاندماج المهني. فالخريجون الذين تخرجوا منذ أقل من أربع سنوات هم الأكثر تعرضاً للبطالة أو الوظائف غير الملائمة، بينما يبدو أن من تخرجوا قبل 2018 قد استطاعوا (ولو بصعوبة) أن يجدوا مكاناً لهم في السوق، سواء في التدريس أو الإدارة أو حتى في مشاريع خاصة.

هذه النتيجة تفتح الباب أمام تساؤل مهم: هل تزداد صعوبة الاندماج المهني كلما اقتربنا من السنوات الحالية؟ سنجيب على هذا السؤال بشكل أوضح عندما نربط سنة التخرج بباقي

المتغيرات (مثل الوضع المهني الحالي ومدى تطابق التخصص مع الوظيفة) في التحليلات القادمة.

ثالثاً: تحليل السؤال الثالث – ما هو وضعك المهني الحالي؟

يُعد هذا السؤال من أهم الأسئلة المقيدة في المقابلة، لأنه يعطينا صورة مباشرة عن الوضع الفعلي للخريجين بعد التخرج، ويكشف مدى نجاح (أو فشل) عملية الاندماج المهني. كما أنه يسمح لنا بربط هذه النتيجة بسنة التخرج والتخصص الدقيق في التحليلات اللاحقة.

جدول 3: توزيع المبحوثين حسب الوضع المهني الحالي

الفئة	التكرار	النسبة%	النسبة التراكمية%
موظف بدوام كامل	6	30.0	30.0
موظف بدوام جزئي	3	15.0	45.0
باحث عن عمل	8	40.0	85.0
عامل لحسابه الخاص / مشروع صغير	2	10.0	95.0
غير ذلك	1	5.0	100.0
الإجمالي	20	100.0	-

تحليل السؤال الثالث:

تكشف النتيجة عن واقع مرير وغير مشجع لخريجي علم الاجتماع. فأكبر فئة (40%) هم باحثون عن عمل، أي أن ثمانية أشخاص من أصل عشرين لا يزالون عاطلين تماماً عن العمل رغم حصولهم على الشهادة الجامعية. هذه النسبة العالية تؤكد ما هو معروف في الواقع الجزائري: تخصص علم الاجتماع من التخصصات التي تعاني من بطالة المتعلمين بشكل واضح، خاصة في الجامعات الداخلية مثل جامعة زيان عاشور.

أما الذين يعملون بدوم كامل (30%) فهم في الغالب من تخصص التربوي، حيث استطاعوا التوظيف في المدارس الابتدائية أو المتوسطة أو في بعض الإدارات العمومية. وهذا يفسر الارتباط الوثيق الذي لاحظناه في السؤال الأول بين التخصص التربوي والاندماج النسبي.

أما الموظفون بدوام جزئي (15%) فيعملون عادة في عقود مؤقتة أو في جمعيات أو مراكز اجتماعية، وغالباً ما يشتكون من عدم الاستقرار وعدم وجود ضمان اجتماعي. أما العاملون لحسابهم الخاص (10%) فهم قلة نادرة، وغالباً ما أنشؤوا مشاريع صغيرة في مجال الاستشارات الاجتماعية أو التدريب أو حتى أعمال تجارية بعيدة تماماً عن تخصصهم.

النتيجة الأخيرة (5% "غير ذلك") كانت لشخص واحد ذكر أنه يعمل في مجال غير مرتبط أصلاً بشهادته (مثل سائق أو بائع).

عند ربط هذا السؤال بالسؤال السابق (سنة التخرج) نلاحظ أن معظم "الباحثين عن عمل" هم من خريجي 2022–2025، بينما الذين لديهم وظيفة كاملة هم أكثر تواجداً في فئتي "قبل 2018" و"2019–2021". هذا يعني أن الزمن يلعب دوراً، لكن حتى مع مرور السنوات لا يزال الاندماج صعباً جداً لهذه الفئة.

هذه النتيجة تُعد مؤشراً قوياً على وجود معوقات هيكلية حقيقية، وستساعدنا كثيراً عندما نربطها بمدى تطابق التخصص مع الوظيفة (السؤال السادس) وبإجابات الأسئلة المفتوحة.

رابعاً: تحليل السؤال الرابع – في أي قطاع تعمل حالياً (إذا كنت تعمل)؟

هذا السؤال يكمل الصورة التي بدأناها في السؤال الثالث، حيث يوضح لنا ليس فقط "هل يعمل الخريج أم لا"، بل "أين يعمل" بالضبط. وهو يساعدنا في فهم طبيعة الفرص المتاحة أمام خريجي علم الاجتماع، ومدى سيطرة القطاع العام على فرص التوظيف لهذا التخصص.

جدول 4: توزيع المبحوثين حسب قطاع العمل الحالي

الفئة	التكرار	النسبة%	النسبة التراكمية%
قطاع عام	7	35.0	35.0
قطاع خاص	2	10.0	45.0
تعاونيات أو مشاريع صغيرة	2	10.0	55.0
غير ذلك (لا يعمل حالياً)	9	45.0	100.0
الإجمالي	20	100.0	-

تحليل السؤال الرابع:

تظهر النتيجة سيطرة واضحة للقطاع العام، حيث يعمل 7 أشخاص من أصل 11 يعملون فعلياً (أي ما نسبته 63.6% من العاملين) في مؤسسات حكومية. وهذا ليس مفاجئاً على الإطلاق؛ فمعظم هؤلاء من تخصص "التربوي" وقد تم توظيفهم كمعلمين في المدارس الابتدائية أو المتوسطة، أو في بعض المديريات الولائية للشؤون الاجتماعية أو الشباب والرياضة. القطاع العام لا يزال "الملاذ الوحيد" المتاح نسبياً لخريجي هذا التخصص في الجزائر، خاصة في الولايات الداخلية مثل الجلفة (مقر جامعة زيان عاشور).

أما القطاع الخاص (10%) فيقتصر على شخصين فقط، وغالباً ما يكون عملهما في شركات أو جمعيات أهلية بصفة مؤقتة أو جزئية. هذا يعكس ضعف الطلب على خريجي علم الاجتماع في السوق الخاص، حيث تفضل الشركات تخصصات أخرى مثل الاقتصاد أو الإدارة أو حتى علم النفس.

وبالمثل، فإن فئة "تعاونيات أو مشاريع صغيرة" (10%) تمثل الخيار الذي لجأ إليه اثنان فقط من المبحوثين، وهما من خريجي السنوات الأخيرة (2022–2024) اللذين قررا إنشاء مشروع صغير في مجال الاستشارات الاجتماعية أو التكوين الميداني بعد أن يئسا من التوظيف التقليدي.

أما النسبة الأكبر (45%) فهي "غير ذلك"، وهي تشمل الـــ8 باحثين عن عمل والشخص الذي يعمل في عمل غير مرتبط بالشهادة. هذه النسبة العالية تؤكد ما سبق أن لاحظناه في السؤال الثالث: أكثر من أربعة من كل عشرة خريجين لا يزالون خارج سوق العمل تماماً.

عند ربط هذا السؤال بالسؤالين السابقين نجد أن:

- كل من يعمل في القطاع العام تقريباً من تخصص "تربوي."
- معظم "الباحثين عن عمل" هم من السنوات الأخيرة.(2025–2022)
- الخريجون القدامى (قبل 2018) هم الأكثر تواجداً في القطاع العام.

هذه النتائج تكشف عن اعتماد شبه كلي على الدولة في توفير فرص العمل لهذا التخصص، وهشاشة الفرص في القطاع الخاص والمبادرات الذاتية. وهذا يفتح الباب أمام تساؤل مهم سنناقشه لاحقاً: هل هذا الاعتماد على القطاع العام يعني أن الاندماج المهني لخريجي علم الاجتماع يبقى مرتبطاً بالتوظيف الحكومي فقط؟

خامساً: تحليل السؤال الخامس – هل استفدت من أي برامج دعم التشغيل الحكومية (ANSEJ – DAIP – أجهزة أخرى)؟

هذا السؤال يُعد من الأسئلة المحورية لأنه يكشف مدى استفادة الخريجين من الآليات الحكومية المخصصة لتسهيل الاندماج المهني، وهو ما يساعدنا في تقييم فعالية هذه البرامج بالنسبة لتخصص علم الاجتماع تحديداً.

جدول 5: توزيع المبحوثين حسب الاستفادة من برامج الدعم الحكومية

الفئة	التكرار	النسبة%	النسبة التراكمية%
قطاع عام	7	35.0	35.0
قطاع خاص	2	10.0	45.0
تعاونيات أو مشاريع صغيرة	2	10.0	55.0
غير ذلك (لا يعمل حالياً)	9	45.0	100.0
الإجمالي	20	100.0	–

تحليل السؤال الخامس:

النتيجة تظهر أن ما يقارب النصف (45%) قد استفادوا فعلاً من برامج الدعم الحكومية مثل ANSEJ أو DAIP أو غيرها. هذا رقم مرتفع نسبياً، ويعكس الواقع الذي يعيشه خريجو علم الاجتماع: معظم الخريجين الجدد (خاصة من 2022–2025) يلجؤون إلى هذه البرامج كخيار شبه إلزامي بعد أن يطول بهم البحث عن عمل.

لكن عندما نربط هذه النتيجة بالسؤال الثالث (الوضع المهني) نكتشف أمراً مهمّاً: الغالبية ممن قالوا "نعم" هم من فئة "باحث عن عمل" أو "موظف بدوام جزئي". أي أن الاستفادة من هذه البرامج لم تؤدِ في معظم الحالات إلى توظيف مستقر أو دائم. فالذين استفادوا من ANSEJ

مثلاً غالباً ما حصلوا على عقود مؤقتة أو مساعدات مالية قصيرة الأمد، ثم عادوا إلى دائرة البطالة. أما الـــ55% الذين قالوا "لا" فهم ينقسمون بين من لم يتقدم أصلاً (بسبب تعقيد الإجراءات أو عدم معرفتهم بالبرامج) وبين من تقدموا وتم رفض ملفاتهم.

هذه النتيجة تكشف عن فجوة واضحة بين "التوفر النظري" لهذه البرامج وبين "الفعالية الفعلية" بالنسبة لخريجي التخصصات الاجتماعية. فالبرامج موجودة، لكنها لا تلبي احتياجات هذا التخصص بشكل كافٍ، وهو ما سنعود إليه بالتفصيل عند مناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري.

سادساً: تحليل السؤال السادس – إلى أي مدى يتطابق تخصصك الجامعي مع متطلبات وظيفتك الحالية؟

هذا السؤال يكمل الصورة المهنية للعينة، ويسمح لنا بقياس "التوافق" بين ما درسوه في الجامعة وبين ما يمارسونه فعلياً في عملهم (أو عدم وجود عمل أصلاً).

جدول 6: توزيع المبحوثين حسب مدى تطابق التخصص الجامعي مع الوظيفة

الفئة	التكرار	النسبة%	النسبة التراكمية%
تطابق كامل	5	25.0	25.0
تطابق جزئي	4	20.0	45.0
لا يتطابق	3	15.0	60.0
لا أعمل حالياً	8	40.0	100.0
الإجمالي	20	100.0	-

تحليل السؤال السادس:

النتيجة صادمة بصراحة: 40% من المبحوثين لا يعملون أصلاً، وبالتالي لا يوجد تطابق من الأساس. أما الذين يعملون (60%) فإن التطابق الكامل موجود فقط عند 25% من العينة ككل (أي خمسة أشخاص فقط). وهؤلاء الخمسة هم في الغالب من تخصص "التربوي" الذين يعملون كمعلمين في المدارس، حيث يجدون أن محتوى دراستهم ينطبق مباشرة مع مهامهم اليومية.

أما فئة "التطابق الجزئي" (20%) فتشمل أشخاصاً يعملون في مجالات قريبة مثل الإشراف الاجتماعي أو التنشيط الثقافي أو الموارد البشرية، لكنهم يشعرون أن جزءاً كبيراً من المعارف التي اكتسبوها في الجامعة (مثل علم الاجتماع النظري أو المنهجية) لا يُستغل.

والأكثر إيلاماً هو فئة "لا يتطابق" (15%)، وهؤلاء يعملون في وظائف بعيدة تماماً عن تخصصهم (مثل البيع أو السكرتارية أو حتى أعمال يدوية). هذا يعني أن ثلاثة أشخاص من أصل عشرين يضطرون للعمل في مجال لا علاقة له بشهادتهم، مما يؤدي إلى إحباط مهني واضح.

عند ربط هذا السؤال بالأسئلة السابقة نلاحظ أمراً واضحاً:

- كل من حصل على "تطابق كامل" يعمل في القطاع العام (معلمون).
- كل من حصل على "لا يتطابق" أو "تطابق جزئي" هم إما في القطاع الخاص أو المشاريع الصغيرة.
- الـ 40% "لا أعمل" هم الذين يعانون أكثر، وهم في الغالب من السنوات الأخيرة.

هذه النتيجة تُعد من أقوى المؤشرات على وجود فجوة حقيقية بين مخرجات الجامعة واحتياجات سوق العمل، وستكون نقطة انطلاق أساسية عندما ننتقل إلى تحليل الأسئلة المفتوحة.

سابعاً: تحليل السؤال السابع (المفتوح الأول) – هل ترى أن تخصصك في علم الاجتماع يؤثر في قدرتك على التكيف مع المهام الموكلة إليك؟

لنتيجة تظهر أن معظم الخريجين يرون تأثيراً واضحاً للتخصص، لكنه تأثير مزدوج (إيجابي أو سلبي حسب الشعبة) .

جدول 7: التكرارات والنسب المئوية للمواضيع الرئيسية في السؤال السابع

الموضوع الرئيسي	التكرار	النسبة%	أمثلة مختارة من الإجابات
يساعد في التكيف (خاصة تخصص تربوي)	9	45.0	«نعم جداً، أنا معلمة وكل ما درسته في التربوي ينطبق مباشرة على طريقة التعامل مع التلاميذ»
يعيق التكيف (التخصص نظري جداً)	6	30.0	«التخصص نظري بحت، لم نتعلم كيف نتعامل مع مشاكل حقيقية في المؤسسة»
تأثير جزئي (يساعد في بعض المهام ويعيق في أخرى)	4	20.0	« يساعدني في فهم سلوك الناس لكن لا يساعدني في الجانب الإداري أو التقني »
لا يؤثر أبداً	1	5.0	«التخصص لا يؤثر، المهم هي الخبرة والعلاقات»
الإجمالي	20	100.0	–

تحليل السؤال السابع:

النتيجة تكشف انقساماً واضحاً بين الخريجين. الـ45% الذين قالوا إن التخصص يساعدهم هم في الغالب من شعبة «تربوي»، وهم يجدون أن ما درسوه في علم الاجتماع

التربوي ينطبق مباشرة على عملهم كمعلمين أو مشرفين تربويين. أما الـــ30% الذين يرون أنه يعيقهم فهم من الشعب الأخرى (تنظيمي واجتماعي عام)، ويشتكون من أن البرامج الجامعية كانت نظرية جداً ولم تمنحهم مهارات عملية مثل كتابة تقارير ميدانية أو استخدام برامج إحصائية أو حتى مهارات التواصل المهني.

اللافت أن 20% يرون تأثيراً «جزئياً»، وهؤلاء غالباً يعملون في وظائف قريبة لكن غير مطابقة 100%، فيقولون إن علم الاجتماع يساعدهم في «فهم الناس» لكنه لا يفيدهم في الجانب الإداري أو التقني. أما الشخص الوحيد الذي قال «لا يؤثر» فهو يعمل في مشروع خاص ويعتبر أن «العلاقات أهم من الشهادة.«

هذه النتيجة تؤكد ما لاحظناه سابقاً في السؤال الأول: التخصص التربوي هو الوحيد الذي يمنح خريجيه شعوراً بالتكيف المهني، بينما يبقى الباقون في حالة من «الغربة» بين ما درسوه وبين ما يطلب منهم في العمل.

امناً: تحليل السؤال الثامن (المفتوح الثاني) – ما هي أبرز المعوقات التي واجهتها خلال مرحلة البحث عن عمل أو في بداية اندماجك المهني؟

جدول 8: التكرارات والنسب المئوية لأبرز المعوقات

الموضوع الرئيسي	التكرار	النسبة%	أمثلة مختارة من الإجابات
ضعف الربط بين الجامعة وسوق العمل (برامج تدريبية غائبة)	14	70.0	»الجامعة لم تعطنا أي تدريب ميداني أو زيارات للمؤسسات«
المحسوبية والعلاقات (الوساطة)	11	55.0	»كل الوظائف تذهب لأبناء المسؤولين، حتى لو كان تخصصك ممتاز«
نقص الخبرة العملية والمهارات العملية	9	45.0	»يطلبون خبرة 3 سنوات وأنا لم أعمل يوماً«
البطالة المقنّعة وعدم وجود مناصب مخصصة لعلم الاجتماع	7	35.0	»لا توجد وظائف مكتوب فيها عالم اجتماع، كلها موجهة للتربية أو الإدارة فقط«
صعوبة الإجراءات في برامج الدعم الحكومي	5	25.0	»ملف ANSEJ يأخذ أشهر وفي النهاية يرفضونه«
ملاحظة: بعض المبحوثين ذكروا أكثر من معوق واحد	–	–	–

تحليل السؤال الثامن:

المعوق الأكثر تكراراً (70%) هو «ضعف الربط بين الجامعة وسوق العمل».

الخريجون يشعرون أن الجامعة أعدتهم نظرياً فقط وتركتهم يواجهون السوق بدون أي تدريب

عملي أو مرحلة تطبيقية. يليه «المحسوبية والعلاقات» بنسبة 55%، وهذا يعكس واقعاً يعرفه الجميع في الجزائر: التوظيف لا يعتمد على الشهادة والكفاءة فقط، بل على المعارف.

المعوق الثالث (45%) هو نقص الخبرة، وهو معوق كلاسيكي لبطالة المتعلمين. أما 35% فيشكون من أن سوق العمل لا يعترف بعلم الاجتماع كتخصص له مناصب واضحة.

هذه المعوقات مترابطة جداً: الجامعة لا تدرب، فلا خبرة، فلا توظيف، فيلجأ الخريج إلى المحسوبية أو برامج الدعم التي هي أيضاً معقدة.(25%)

تحليل السؤال التاسع:

15 مبحوثاً من أصل 20 أضافوا تعليقاً إضافياً (75%)، مما يدل على أن الموضوع يمسّهم شخصياً بقوة.

جدول 9: التكرارات والنسب المئوية لدور رأس المال الاجتماعي

الموضوع الرئيسي	التكرار	النسبة%
ساعد كثيراً (علاقات عائلية وأصدقاء)	12	60.0
عاق أكثر مما ساعد	5	25.0
ساعد جزئياً	2	10.0
لم يؤثر	1	5.0
الإجمالي	20	100.0

تحليل السؤال التاسع:

أظهرت الإجابات أن 60% من المبحوثين اعتبروا أن علاقاتهم العائلية والاجتماعية كانت العامل الحاسم في حصولهم على فرصة عمل أو مشروع. كثيرون كتبوا عبارات مثل «بدون واسطة العم أو الخال ما كنتش نلقى الوظيفة». أما 25% فقالوا إن غياب علاقات قوية هو ما أعاقهم أكثر من أي شيء آخر. هذا يؤكد أن رأس المال الاجتماعي ليس مجرد مساعد، بل هو في كثير من الحالات البوابة الوحيدة للاندماج المهني في الواقع الجزائري.

جدول 10: تقييم كفاية التكوين الأكاديمي

الموضوع الرئيسي	التكرار	النسبة%
غير كافٍ تماماً (نظري فقط)	14	70.0
كافٍ جزئياً	4	20.0
كافٍ نسبياً (خاصة في الشعبة التربوية)	2	10.0
الإجمالي	20	100.0

تحليل السؤال 10:

70% من المبحوثين اعتبروا أن التكوين الأكاديمي غير كافٍ، وأبرز الفجوات التي ذكروها: غياب التدريب الميداني، ضعف المهارات العملية (كتابة التقارير، الإحصاء التطبيقي، برامج الحاسوب)، وعدم وجود زيارات ميدانية أو تدريبات في مؤسسات حقيقية. هذا يفسر الشعور بالغربة المهنية الذي ظهر عند خريجي الشعب غير التربوية.

جدول 11: تقييم دور السياسات العمومية (ANSEJ – DAIP)

الموضوع الرئيسي	التكرار	النسبة%
تقييم سلبي جداً (إجراءات معقدة ونتائج ضعيفة)	13	65.0
تقييم متوسط (ساعدت بعض الشباب لكن ليس الكل)	5	25.0
تقييم إيجابي نسبياً	2	10.0
الإجمالي	20	100.0

تحليل السؤال الحادي عشر:

65% من المبحوثين أعطوا تقييماً سلبياً جداً لبرامج ANSEJ وDAIP، مشيرين إلى تعقيد الإجراءات، طول الانتظار، ورفض كثير من الملفات. حتى الذين استفادوا منها قال معظمهم إنها كانت مساعدة مؤقتة وليست حلاً جذرياً.

مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري

تأتي مناقشة نتائج الدراسة الميدانية في هذا المطلب لتجاوز مجرد سرد الأرقام والنسب، وتدخل في عمق التفسير والربط بين ما كشفته المقابلات من واقع معاش وبين الأدبيات النظرية التي تناولناها في الفصل الأول. فالنتائج التي حصلنا عليها من عينة الـــ20 خريجاً ليست مجرد إحصاءات باردة، بل هي شهادات حية تعكس معاناة جيل كامل من خريجي علم الاجتماع، وتضعنا أمام تساؤلات جوهرية حول طبيعة الاندماج المهني في المجتمع الجزائري المعاصر.

أول ما يلفت النظر في النتائج هو الانقسام الواضح حسب التخصص الدقيق. فالخريجون من الشعبة التربوية (50% من العينة) هم الأكثر تكيفاً مع مهامهم المهنية، ويجدون أن ما درسوه ينطبق مباشرة على عملهم كمعلمين. هذا يتفق تماماً مع ما ذهب إليه كلود دوبار في مفهوم «التنشئة المهنية(la socialisation professionnelle) »، حيث يرى أن بناء الهوية المهنية يتطلب توافقاً بين المعارف المكتسبة والمهام اليومية. أما الخريجون من الشعب الأخرى (تنظيمي واجتماعي عام) فيشعرون بـــ«غربة معرفية» واضحة، لأن برامجهم الجامعية ظلت نظرية بحتة، مما يعيق قدرتهم على التكيف. وهذا يذكرنا بما أكده عبد الباسط عبد المعطي من أن العمل ليس مجرد نشاط اقتصادي، بل هو قناة أساسية للإدماج الاجتماعي، وأن غياب التوافق بين التكوين والواقع يؤدي إلى تهميش مهني واجتماعي.

أما معدل البطالة المرتفع (40% باحثون عن عمل) وضعف التطابق بين التخصص والوظيفة (40% لا يعملون + 15% لا تطابق)، فيضعنا مباشرة أمام مفهوم «الهشاشة الاجتماعية» الذي طوره روبير كاستل. فالخريجون الذين ينتقلون من الجامعة إلى حالة الانتظار الطويل لا يفقدون فقط فرصة الدخل، بل يفقدون أيضاً الشعور بالانتماء والمكانة الاجتماعية. وهذا يفسر الإحباط الذي ظهر بوضوح في التعليقات الإضافية، حيث يصف بعضهم شهادتهم بأنها «مجرد ورقة». كما أن سيطرة القطاع العام (63.6% من العاملين) على فرص التوظيف

تؤكد ما ذكره دوركايم منذ أكثر من قرن حول تقسيم العمل: فالعمل في المجتمعات الحديثة يجب أن يكون آلية للتضامن الاجتماعي، لكن في الواقع الجزائري أصبح هذا التقسيم مشروطاً بالدولة، مما يجعل الاندماج المهني رهينة التوظيف الحكومي.

من أبرز النتائج أيضاً دور رأس المال الاجتماعي والمحسوبية (55% من المبحوثين ذكروه كمعوق رئيسي). هذا يتطابق مع ما أكدته الدراسات العربية (مثل محمد شفيق وصالح قنديل) من أن الاندماج المهني لا يعتمد فقط على الكفاءة الفردية، بل على شبكة العلاقات. ففي غياب مؤسسات وسيطة قوية بين الجامعة وسوق العمل، يصبح «الوسيط» أو «المعارف» هو البوابة الوحيدة للفرص. وهذا يعمق الهشاشة الاجتماعية التي تحدث عنها كاستل، إذ يتحول الخريج من «باحث عن عمل» إلى «مهمش اجتماعياً» لمجرد افتقاره إلى رأس المال الاجتماعي القوي.

أما برامج الدعم الحكومية ANSEJ) و (DAIPفقد استفاد منها 45% من العينة، لكن معظم هؤلاء لم يحققوا اندماجاً مستقراً. هذا يثير تساؤلاً جوهرياً حول فعالية هذه البرامج. ففي ضوء الإطار النظري، يبدو أن هذه الأجهزة تعالج الأعراض (البطالة المباشرة) دون معالجة السبب الجذري، وهو ضعف الربط بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل –

وهو ما أكدته تقارير منظمة العمل الدولية التي أشرنا إليها في الفصل الأول. النتيجة أن الخريج يحصل على مساعدة مؤقتة، ثم يعود إلى دائرة الانتظار أو الوظائف غير الملائمة.

وفي الختام، تكشف نتائج هذه الدراسة الميدانية عن تناقض صارخ بين النظرية والواقع. فبينما يرى الإطار النظري (دوركايم، كاستل، دوبار، عبد المعطي) أن الاندماج المهني هو عملية اجتماعية مركبة تؤدي إلى التضامن والاستقرار والانتماء، يظهر الواقع الميداني أن خريجي علم الاجتماع في جامعة زيان عاشور يعيشون حالة من «الهشاشة المهنية المزمنة» بسبب فجوة معرفية، وغياب شراكات حقيقية، واعتماد شبه كلي على المحسوبية والقطاع العام. هذه النتائج لا تُعد مجرد انتقاد للجامعة أو للسياسات العمومية، بل هي دعوة صريحة لإعادة النظر في منظومة التكوين والتشغيل ككل، حتى لا يبقى علم الاجتماع تخصصاً «نظرياً» ينتج خريجين «مهمشين» في مجتمع يحتاج إلى علماء اجتماع قادرين على بناء الواقع لا على وصفه فقط.

خلاصة الفصل

اختتم هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة، حيث انتقلنا من الإطار النظري إلى الواقع الميداني لخريجي علم الاجتماع بجامعة زيان عاشور. اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وأداة المقابلة الشبه المنظم على عينة قصدية قوامها عشرون خريجاً وخريجة.

كشفت النتائج صورة واقعية مؤلمة: 40% من الخريجين لا يزالون باحثين عن عمل، و55% من العاملين لا يجدون تطابقاً كاملاً بين تخصصهم ووظيفتهم. أبرز المعوقات كانت ضعف الربط بين الجامعة وسوق العمل، والمحسوبية، ونقص المهارات العملية. أما الشعبة التربوية فبقيت الأكثر قدرة على التكيف، بينما عانى خريجو الشعب الأخرى من غربة مهنية واضحة.

وفي ضوء الإطار النظري، أكدت هذه النتائج مفهوم «الهشاشة الاجتماعية» عند كاستل، وغياب التنشئة المهنية الحقيقية عند دوبار، وأهمية رأس المال الاجتماعي عند عبد المعطي.

بهذا يكون الفصل الثاني قد حقق هدفه: تحويل الإشكالية النظرية إلى واقع ملموس، وفتح الباب أمام ضرورة إعادة النظر في منظومة التكوين والتشغيل لتحسين فرص اندماج خريجي علم الاجتماع.

خاتمة

خاتمة:

في ختام هذه المذكرة، نعود إلى النقطة التي انطلقنا منها: معوقات الاندماج المهني لخريجي علم الاجتماع بجامعة زيان عاشور. كانت المشكلة الأساسية التي سعينا إلى فهمها هي تلك الفجوة الواضحة بين ما يتلقاه الطالب في القاعات الدراسية وبين ما يواجهه فعلياً في سوق العمل. وقد ركزنا، كما هو مبين في المبحث الأول من الفصل الأول، على المتغيرين الرئيسيين اللذين يشكلان جوهر الإشكالية: الاندماج المهني كمتغير تابع (الظاهرة التي ندرس تأثيرها)، والمعوقات المرتبطة بالتكوين الأكاديمي ورأس المال الاجتماعي كمتغيرات مستقلة تؤثر فيه.

اعتمدنا في الدراسة الميدانية على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمنا أداة المقابلة الشبه المنظم (6 أسئلة مقيدة + 4 أسئلة مفتوحة) على عينة قصدية قوامها 20 خريجاً وخريجة. ومن خلال تحليل المعطيات ببرنامج SPSS وتحليل المحتوى، ظهرت نتائج واضحة ومؤلمة في آن واحد. أبرزها أن 40% من الخريجين لا يزالون باحثين عن عمل، وأن 55% من العاملين لا يجدون تطابقاً كاملاً بين تخصصهم ووظيفتهم. كما أظهرت الإجابات المفتوحة أن أكثر المعوقات تكراراً هي ضعف الربط بين الجامعة وسوق العمل (70%)، والمحسوبية والعلاقات (55%)، ونقص المهارات العملية (45%). وكانت الشعبة التربوية هي الوحيدة

التي منحت خريجيها شعوراً نسبياً بالتكيف، بينما بقي الخريجون من الشعب الأخرى في حالة من الغربة المهنية.

هذه النتائج لم تكن مفاجئة تماماً، بل جاءت لتؤكد ما تناولناه نظرياً في الفصل الأول. فالاندماج المهني، كما عرفه روبير كاستل، ليس مجرد الحصول على وظيفة، بل هو انتقال من حالة الهشاشة إلى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وما وجدناه ميدانياً هو أن معظم خريجي علم الاجتماع يبقون في منطقة الهشاشة بسبب غياب التنشئة المهنية الحقيقية التي تحدث عنها كلود دوبار، وبسبب ضعف رأس المال الاجتماعي الذي أكد عليه الباحثون العرب مثل عبد الباسط عبد المعطي. كما أن الاعتماد شبه الكلي على القطاع العام، ومحدودية فعالية برامج ANSEJ وDAIP، يعكس التناقض بين السياسات المعلنة والواقع المعاش.

من خلال هذه الدراسة، استطعنا أن نجيب على إشكالية البحث ونحقق أهدافها المحددة في المقدمة. فقد أصبح لدينا صورة واضحة عن طبيعة المعوقات، وعن دور التخصص الدقيق، وعن أثر الفجوة بين التكوين الأكاديمي وسوق العمل. لكن هذا لا يعني أن البحث كان خالياً من الصعوبات. واجهت صعوبة حقيقية في الوصول إلى عدد كافٍ من الخريجين القدامى، كما واجهت تحدياً في تحليل الإجابات المفتوحة التي كانت أحياناً عامة وغامضة، مما اضطرني

إلى إعادة قراءتها مرات عديدة لاستخراج المعاني الدقيقة. كذلك، كان جمع المعطيات خلال فترة الامتحانات الجامعية أمراً شاقاً، لكن تعاون بعض الزملاء والأساتذة جعل العملية ممكنة.

بناءً على ما توصلنا إليه، نقدم التوصيات التالية التي نأمل أن تكون نقطة انطلاق لأبحاث مستقبلية وبداية لتغيير حقيقي:

على مستوى الجامعة: إدخال وحدة تدريب ميداني إجبارية في السنة الثالثة والرابعة، وإقامة شراكات فعلية مع المؤسسات العمومية والخاصة لتوفير تدريبات عملية حقيقية.

على مستوى القسم: إنشاء مكتب توظيف ومتابعة خريجين يتولى تنظيم ورشات حول كتابة السيرة الذاتية، مقابلات العمل، ومهارات التواصل المهني.

على مستوى السياسات العمومية: مراجعة برامج ANSEJ و DAIPلتكون أكثر تخصيصاً لخريجي التخصصات الاجتماعية، مع تبسيط الإجراءات وتخصيص مناصب وظيفية واضحة لهذا التخصص.

على مستوى الطالب نفسه: الاهتمام ببناء رأس المال الاجتماعي منذ المرحلة الجامعية من خلال المشاركة في النشاطات الجمعوية والتطوعية.

في النهاية، لم تكن هذه المذكرة مجرد بحث أكاديمي، بل كانت محاولة صادقة لإلقاء الضوء على واقع يعيشه مئات الخريجين كل سنة. نأمل أن تساهم النتائج والتوصيات في تحسين فرص الاندماج المهني لخريجي علم الاجتماع، وأن تفتح الباب أمام دراسات أعمق وأوسع. فالجامعة ليست مجرد مكان للتلقين، بل هي بوابة نحو الحياة المهنية، ومن واجبنا جميعاً أن نجعل هذه البوابة مفتوحة ومضيئة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- إبراهيم، عبد الله. سوسيولوجيا العمل. دار الشروق، عمان، 2010.
- الخشاب، مصطفى. علم الاجتماع ومشكلاته. دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
- الجوهري، محمد. علم اجتماع العمل. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- بوزيد، عبد القادر. البطالة والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الجزائري. دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2014.
- زايد، أحمد. الشباب والتحولات الاجتماعية في الوطن العربي. المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة، 2012.
- عبد المعطي، علي عبد المعطي محمد. قضايا العمل في المجتمع العربي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- عبد المعطي، عبد الباسط. علم الاجتماع وقضايا العمل والتنمية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- عبد المعطي، عبد الباسط. علم اجتماع العمل. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

❖ علي ليلة. قضايا البطالة والتشغيل في الوطن العربي. دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.

❖ قنديل، صالح. السياسات الاجتماعية وقضايا التشغيل. دار المسيرة للنشر، عمان، 2013.

❖ شفيق، محمد. المعجم السوسيولوجي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.

❖ شفيق غربال، محمد وآخرون. معجم المصطلحات الاجتماعية. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

❖ دوركايم، إميل. تقسيم العمل الاجتماعي. ترجمة حافظ الجمالي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007.

ثانياً: المقالات والمجلات

❖ بن عيسى، أحمد. «إشكالية إدماج الشباب الجامعي في سوق العمل». مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد 12، 2015.

❖ بلغيث، محمد الأمين. «سوق العمل والتحولات الاقتصادية العالمية». مجلة الفكر الاجتماعي، جامعة الجزائر، العدد 5، 2016.

❖ بونعمة، هالة. «البطالة وإدماج الشباب الجامعي في الجزائر». مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد 10، 2017.

❖ بوعبد الله، ليلى. «دور العلاقات الاجتماعية في تسهيل الإدماج المهني للشباب». مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة وهران، العدد 12، 2018.

❖ حداد، سمير. «أبعاد الانخراط الاجتماعي والمهني في الجزائر». المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية، المجلد 21، العدد 3، 2019.

❖ قريشي، فاطمة الزهراء. «الاندماج المهني لخريجي التخصصات الإنسانية». مجلة دراسات اجتماعية، جامعة وهران، العدد 8، 2017.

ثالثاً: المذكرات والرسائل

❖ بن عبد الله، سمير. بطالة خريجي الجامعات الجزائرية. مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2016.

❖ زراري، مصطفى. تحليل بيانات الاندماج المهني باستخدام الأساليب الإحصائية. مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2019.

❖ لخضر، سمية. برامج إدماج الشباب في الجزائر. مذكرة ماستر، جامعة باتنة، 2018.

❖ موسى، غريب. الاندماج المهني للشباب الجزائري: دراسة ميدانية. جامعة ورقلة، الجزائر.

رابعاً:: مواقع الإنترنت والوثائق الرسمية

❖ المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008 والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني (المعدل والمتمم).

❖ الديوان الوطني للإحصائيات. نشاط، تشغيل وبطالة في الجزائ Résultats de) l'enquête sur l'emploi). الجزائر، 2022.

❖ المنظمة العربية للعمل. تقرير العمل العربي. القاهرة، 2021.

❖ Organisation Internationale du Travail. Tendances mondiales de l'emploi des jeunes. Genève, 2020.

❖ الموقع الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الجزائرية . https://www.mtess.gov.dz/ar) تمت الزيارة يوم 2026/01/18 على الساعة 15:00).

❖ المنظمة العربية للتنمية الإدارية) https://www.arado.org/ .تمت الزيارة يوم 2026/01/20 على الساعة 18:00).

❖ موقع الجزيرة للدراسات. https://www.aljazeera.net/ebusiness/ (تمت الزيارة يوم 2026/01/20 على الساعة 18:30).

سادسا المصادر الأجنبية

❖ Castel, Robert. Les Métamorphoses de la question sociale. Fayard, Paris, 1995.

❖ Dubar, Claude. La socialisation : Construction des identités sociales et professionnelles. Armand Colin, Paris, 2000.

الملاحق

الملاحق:

نموذج المقابلة المستخدم في الدراسة

السلام عليكم،

أنا الطالب: حسيبي المخلط، بصدد إعداد الدراسة الميدانية لرسالتي حول معوقات الاندماج المهني لخريجي علم الاجتماع بجامعة زيان عاشور.

هذا الاستبيان مكون من 12 سؤالاً فقط (6 أسئلة مقيدة + 6 أسئلة مفتوحة) ويستغرق حوالي 15–20 دقيقة.

جميع إجاباتك سرية تماماً وتُستخدم لأغراض علمية بحتة.

أوافق على المشاركة

الجزء الأول:

ضع علامة ✓ في المربع المناسب

1. ما هو تخصصك الدقيق ضمن دراسة علم الاجتماع؟

- ☐ تربوي
- ☐ تنظيمي
- ☐ اجتماعي عام

تخصص آخر (يرجى التحديد)..... :

2. في أي سنة تخرجت؟

- ☐ قبل 2018
- ☐ 2019–2021
- ☐ 2022–2024
- ☐ 2025 فما فوق

3. ما هو وضعك المهني الحالي؟

- ☐ موظف بدوام كامل
- ☐ موظف بدوام جزئي
- ☐ باحث عن عمل
- ☐ عامل لحسابه الخاص / مشروع صغير

غير ذلك (يرجى التحديد)..... :

4. في أي قطاع تعمل حالياً (إذا كنت تعمل)؟

- □ قطاع عام
- □ قطاع خاص
- □ تعاونيات أو مشاريع صغيرة
- □ غير ذلك (يرجى التحديد)..... :

5. هل استفدت من أي برامج دعم التشغيل الحكومية– ANSEJ – DAIP أجهزة أخرى؟

- □ نعم
- □ لا

6. إلى أي مدى يتطابق تخصصك الجامعي مع متطلبات وظيفتك الحالية؟

- □ تطابق كامل
- □ تطابق جزئي
- □ لا يتطابق
- □ لا أعمل حالياً

الجزء الثاني:

اكتب إجابتك بخط واضح في المساحة المخصصة

7. هل ترى أن تخصصك في علم الاجتماع يؤثر في قدرتك على التكيف مع المهام الموكلة إليك؟

.....

.....

8. ما هي أبرز المعوقات التي واجهتها خلال مرحلة البحث عن عمل أو في بداية اندماجك المهني؟

(أكتب الإجابة كاملة)

.....

.....

9. كيف ساهم رأس المال الاجتماعي (علاقاتك العائلية والمهنية والاجتماعية) في تسهيل أو إعاقة عملية اندماجك المهني؟

.....

.....

10. برأيك، ما مدى كفاية التكوين الأكاديمي الذي تلقيته في الجامعة لمواجهة متطلبات سوق العمل؟ وما هي أبرز الفجوات التي لاحظتها؟

.....

.....

11.ما تقييمك لدور السياسات العمومية في الجزائر مثل ANSEJ و DAIPوغيرها في دعم الاندماج المهني لخريجي التخصصات الاجتماعية؟

.....

.....

.....

شكراً جزيلاً على تعاونك

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء

الشكر والعرفان

الفصل الأول: الإطار النظري

مقدمة 1

1. إشكالية الدراسة 2

2. فرضيات الدراسة 6

3. أهداف الدراسة 7

4. أهمية الدراسة 9

5. تحديد المفاهيم الإجرائية للدراسة 10

6. الدراسات السابقة 11

7. التعقيب على الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية.....12

الفصل الثاني: الأدبيات النظرية والتطبيقية للاندماج المهني لخريجي علم الاجتماع

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للاندماج المهني 15

المطلب الأول: المقاربة النظرية المعتمدة في الدراسة 15

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الاندماج المهني.....18

المطلب الثالث: الاندماج المهني في الفكر السوسيولوجي.....22

المطلب الرابع: خصائص ومراحل الاندماج المهني 28

المطلب الخامس: مؤشرات ومعوقات الاندماج المهني 33

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للاندماج المهني 38

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة حول الاندماج المهني 38

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة 42

المطلب الثالث: مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة 46

خلاصة الفصل 51

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لمعوقات الاندماج المهني
لخريجي علم الاجتماع بجامعة زيان عاشور

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المعتمدة في الدراسة الميدانية 54

المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة.....54

المطلب الثاني: الأدوات المعتمدة في جمع المعطيات 57

الفصل الرابع: عرض وتحليل واستخلاص
نتائج الدراسة الميدانية ومناقشته

عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها 61

عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.....61

مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري.....83

خاتمة:.....89

قائمة المصادر والمراجع 94

الملاحق: 100

فهرس المحتويات 104

قائمة الجداول.....107

قائمة الجداول

جدول 1: توزيع المبحوثين حسب التخصص الدقيق 62

جدول 2: توزيع المبحوثين حسب سنة التخرج 64

جدول 3: توزيع المبحوثين حسب الوضع المهني الحالي 67

جدول 4: توزيع المبحوثين حسب قطاع العمل الحالي..... 70

جدول 5: توزيع المبحوثين حسب الاستفادة من برامج الدعم الحكومية..... 73

جدول 6: توزيع المبحوثين حسب مدى تطابق التخصص الجامعي مع الوظيفة 75

جدول 7: التكرارات والنسب المئوية للمواضيع الرئيسية في السؤال السابع 77

جدول 8: التكرارات والنسب المئوية لأبرز المعوقات 79

جدول 9: التكرارات والنسب المئوية لدور رأس المال الاجتماعي..... 81

جدول 10: تقييم كفاية التكوين الأكاديمي..... 82

جدول 11: تقييم دور السياسات العمومية (ANSEJ – DAIP) 83

ملخص

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة أبرز المعوقات التي تحول دون الاندماج المهني لخريجي علم الاجتماع بجامعة زيان عاشور. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استبياناً شبه منظم مكوناً من 6 أسئلة مقيدة و4 أسئلة مفتوحة على عينة قصدية قوامها 20 خريجاً وخريجة.

أظهرت النتائج أن 40% من الخريجين لا يزالون باحثين عن عمل، وأن 55% من العاملين لا يجدون تطابقاً كاملاً بين تخصصهم ووظيفتهم. كما كشفت أن أبرز المعوقات هي: ضعف الربط بين الجامعة وسوق العمل، والمحسوبية، ونقص المهارات العملية، وضعف رأس المال الاجتماعي. وأكدت الدراسة أن الشعبة التربوية هي الوحيدة التي تمنح خريجيها تكيفاً مهنياً أفضل نسبياً.

الكلمات المفتاحية: اندماج مهني، خريجو علم الاجتماع، معوقات التشغيل، رأس المال الاجتماعي، جامعة زيان عاشور، بطالة المتعلمين، التكوين الأكاديمي.

Résumé

Cette étude vise à identifier les principaux obstacles à l'intégration professionnelle des diplômés en sociologie de l'Université Zian Achour. Elle s'appuie sur une approche descriptive et analytique à travers un questionnaire semi-structuré (6 questions fermées et 4 questions ouvertes) administré à un échantillon intentionnel de 20 diplômés.

Les résultats révèlent que 40 % des diplômés sont toujours en recherche d'emploi et que 55 % des actifs n'occupent pas un poste en adéquation totale avec leur formation. Les principaux obstacles identifiés sont : le faible lien entre l'université et le marché du travail, le favoritisme, le manque de compétences pratiques et la faiblesse du capital social. Seule la filière éducative offre un meilleur taux d'adaptation professionnelle.

Mots-clés : Intégration professionnelle, diplômés en sociologie, obstacles à l'emploi, capital social, Université Zian Achour, chômage des diplômés, formation académique.

Abstract

This dissertation aims to examine the main obstacles hindering the professional integration of sociology graduates from Zian Achour University. It adopts a descriptive-analytical approach using a semi-structured questionnaire (6 closed-ended and 4 open-ended questions) applied to a purposive sample of 20 graduates.

The findings indicate that 40% of the graduates are still unemployed, while 55% of those employed do not find full alignment between their specialization and their job. The most prominent obstacles are the weak connection between university education and the labor market, favoritism, lack of practical skills, and weak social capital. Only the educational track provides relatively better professional adaptation.

Keywords: Professional integration, sociology graduates, employment obstacles, social capital, Zian Achour University, graduate unemployment, academic training.